وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: تحليل اقتصادي والاستشراف

دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر
- دراسة حالة ولاية عين تموشنت -

من إعداد

الطالبتين:

- فارس هديل
- ولد كرانجر شيماء

تحت إشراف الأستاذة :

د. صباح فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	التصنيف
وهراني عبد الكريم	محاضر أ	عين تموشنت	رئيسا
صباح فاطمة	محاضر ب	عين تموشنت	مشرفا
ادريس اميرة	محاضر أ	عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 – 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربنا لا تأخذنا إن نسينا أو أخطنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين "

صدق الله العظيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه اجمعينا أما بعد:

الى الأستاذة صباح فاطمة مؤطرتنا في هذا العمل كان لنا الشرف أن نقوم بهذا العمل معك، وتقدير قيمتك وكفاءتك وتوجيهاتك وشكرا على الاحترام والحب واللطف منك وعلى كل نصيحة قدمتها لنا في هذا العمل.

شكرا لقبولك الإشراف على هذا العمل كما أتقدم بالشكر للأساتذة المحترمين الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

إهداء

الى من قال فيهما الله عز وجل "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة من الرحمة وقل ارحمهما كما رباني صغيرا"

إلى أمي شمعة حياتي نوري في دربي في طريقي يا سندي في كل خطوة الى من دعائها سر نجاحي، الى من سقتني حبا وحنانا وسر ابتسامتي وقوتي أمي الحبيبة أنت روح سكنت روحي ومن تعبت معي في ليالي كثيرة اهدي كي تعب السنين لأنه تعبك أيضا وها أناأشرفك بهذا النجاح الصغير وثمرة جهدك رزق الله طول العمر.

إلى أخي العزيز مدعمي ومشجعي في كل خطوة وفي كل الأمور

والى عائلتي الصغيرة أحبكم وكل أصدقائي الذين ساعدوني في هذا العمل.ولد كرانجر شيماء

إهداء

بعد فضل الله عز وجل الذي انعم علينا بنعمة الإسلام وهدانا الى صالح الأعمال ومن علينا بالصحة والعافية.

اهدي ثمرة جهدي المتواضع:

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدهم الله بالصحة والعافية كان لهم الفضل في تعليمي وسبب نجاحي والداعمين لي اللذان كانا بمثابة شعلة أنارت دربي.

إلى إخوتي الأحباء

والى جميع أقاربيوأصدقائي.

فارس هديل

الملخص:

تهدف هذه الدراسة دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة ولاية عين تموشنت خلال الفترة الممتدة بين 2015-2022،وهذا باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي بينت النتائج أن قد عرف المؤشر العام للأمن الغذائي في الجزائر تحسنا في السنوات الأخير، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من سنة 59.8% في سنة 2019 الى63.9% في سنة 2021.

وقد تبين من خلال مؤشر نسبة تلبية احتياجات من المنتجات الزراعية في ولاية عين تموشنت بمقارنة حصص الإعاشة بالعالم للفرد الواحد خلال سنة 2018 تبين أن نسب الاكتفاء الذاتي في شعب (الحبوب، بقوليات جافة، فواكه، بقوليات أخرى، زيت زيتون، اللحوم البيضاء، حليب) تفوق 100% ما يعني تحقيق الأمن الغذائي لساكنة الولاية ما عدا في شعب (البطاطا، اللحوم حمراء، البيض).

لكن يعرف الإنتاج الزراعي تذبذبا وعدم استقرار استنادا إلى تطور الإنتاج الزراعي خلال 2015و 2022، وبالتالي نقبل فرضية دراستنا.

الكلمات المفتاحية:

قطاع الفلاحي، الامن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، الإنتاج الفلاحي.

Abstract :

In this research, we aim to study the role of the agricultural sector in achieving food security by studying the case of the wilaya of Ain Temouchent between 2015 and 2022. Using the descriptive and analytical approach, the results show that the general indicator of food security in Algeria has improved in recent years. The index rose from 59.8 percent in 2019 to 63.9 percent in 2021. And so we accept the premise of the first.

An indicator of the ratio of meeting needs for agricultural products in Ain Temouchent State by comparing world rations per capita during 2018 showed that the rates of self-sufficiency in the people (grains, dry legumes, fruits, other legumes, olive oil, white meat, milk) exceeded 100%, meaning food security for the inhabitants of the state except in the people (potatoes, meat).

The third hypothesis is therefore accepted, but agricultural production defines fluctuation and instability based on the development of agricultural production during 2015 and 2022, thus rejecting the second hypothesis.

Keywords:

Agricultural sector, food security, self-sufficiency, agricultural production.

قائمة المحتويات

آية كريمة	
الشكر	
الإهداء	
الإهداء	
قائمة المحتويات	أ
قائمة الجداول	ب
قائمة الأشكال	ت
قائمة الملاحق	ج
المقدمة العامة	01
الفصل الأول ادبيات الدراسة	
تمهيد الفصل الأول.	04
المبحث الأول: اساسيات القطاع الفلاحي ووضعية الامن الغذائي في الجزائر.	05
المطلب الأول: مفاهيمعامةحولالقطاعالفلاحة.	05
المطلب الثاني: وضعية الامن الغذائي في الجزائر.	10
المطلب الثالث: عوامل الواجب توفيرها لتامين القطاع الفلاحي وعوامل المؤثرة في الامن الغذائي.	14
المبحث الثاني: علاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي.	19
المطلب الأول: ارتباط الأمن الغذائي بالقطاع الفلاحي.	19
المطلب الثاني: مساهمةالفلاحةفيتوفيرالغذاء.	20
المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي.	21
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	26
خلاصة الفصل الأول.	33

الفصل الثاني **دراسة تطبيقية**	
تمهيد الفصل الثاني.	**34**
المبحث الاول: واقع القطاع الفلاحي والامن الغذائي في الجزائر.	**35**
المطلب الأول: جهود الدولة في تطوير القطاع الفلاحي.	**35**
المطلب الثاني: مؤشرات القطاع الفلاحي والامن الغذائي.	**44**
المطلب الثالث: تحديات الامن الغذائي.	**49**
المبحث الثاني: دراسة حالة في ولاية عين تموشنت.	**51**
المطلب الأول: مفهوم مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت ومهامها.	**51**
المطلب الثاني: تحليل وتقييم الإنتاج الفلاحي ومدى تحقيقه للأمن الغذائي في عين تموشنت.	**52**
المطلب الثالث: الحلول والافاق المستقبلية.	**66**
خلاصة الفصل الثاني.	**70**
الخاتمة العامة	**72**
قائمة المراجع	**74**
قائمة الملاحق	**77**

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، توسيع الأراضي الفلاحية أفاق 2006	38
02	مؤشرات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2008-2020	44
03	تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2000-2013	46
04	نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2017/2016)	47
05	موقع الجزائر ضمن مؤشر العام للأمن الغذائي خلال فترة 2019-2021	48
06	توزيع الأراضي الفلاحية حسب البلديات ولاية عين تموشنت سنة 2022	53
07	عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية عين تموشنت لسنة 2022	57
08	التوزيع العام للأراضي الفلاحية حسب المنتوجات	60
09	مؤشر نسبة تلبية الاحتياجات من المنتجات الزراعية في ولاية عين تموشنت سنة 2018	65

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	39
02	الهيكل التنظيمي الإداري لمصالح مديرية الفلاحة لولاية عين تموشنت	52
03	توزيع الأراضي لسنة 2021	56
04	توزيع الأراضي الفلاحية حسب المنتوجات	62
05	توزيع المنتوجات حسب المساحة والإنتاج سنة 2022	62
06	الإنتاج الحيواني لسنة 2022	63
07	المحاصيل الإنتاجية	64

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التوزيع العام للأراضي الفلاحية حسب المنتوجات	77
02	توزيع المنتوجات حسب المساحة والإنتاج سنة 2022	77
03	الإنتاج الحيواني سنة 2022	80
04	تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع الفلاحي خلال المواسم من سنة 2015 الى 2022	81

مقدمة عامة

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا مهما واستراتيجيا، نظرا لدوره في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا التطور الاجتماعي والاقتصادي وتنمية المناطق الريفية، وكذلك استخدام الإمكانيات البشرية والطبيعية فله علاقة مباشرة وتأثير كبير على حياة السكان، فهو متعلق بالسيادة والامن الغذائي للبلاد.

وفي هذا الصدد تطمح الجزائر عن طريق جملة من النماذج والخطط للتنمية تسمح لها بالنهوض اقتصاديا من اجل تحقيق فائضا فيه وتحقيق امنها الغذائي، فشهد القطاع الفلاحي تطورا تنظيميا خلال السنوات الأخيرة سواء من حيث القوانين او البرامج لاعتباره من اهم مصادر التنويع الاقتصادي وتحقيق مداخيل خارج قطاع المحروقات.

ان الامن الغذائي له مكانة جوهرية، مما يجعل الدولة تسعى الى تحقيق اكتفائها الذاتي وتوفير حياة مليئة بالرخاء والرفاهية للمجتمع وضرورة توفير كل الاحتياجات الغذائية للفرد كما ونوعا، بالإضافة الى دعم استقرار البلد و محاربة كل مظاهر الجوع و الفقر في ظل كل هذه التغيرات الاقتصادية، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، ونظرا الى عدم كفاية الكميات المنتجة محليا تعتبر الحبوب و البقول الجافة من اهم تلك المحاصيل المستوردة بكميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، خاصة مادة القمح، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة كما تجلى الاهتمام بقضية الامن الغذائي وتقليل حجم الواردات وتوفير المواد الاولية الزراعية في الصناعة الغذائية.

تتميز الجزائر بإمكانيات فلاحية ضخمة ومتنوعة على المستوى الطبيعي، البشري والمادي، حيث تقدر مساحتها الزراعية الاجمالية ب 42.4 مليون هكتار من المساحة الاجمالية للبلاد. لكن في المقابل تشكل المتغيرات البيئية والتكنولوجية وندرة الموارد المائية وعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية تحديات كبرى تواجه مهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

ومن خلال هذه المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر –ولاية عين تموشنت نموذجا – خلال الفترة 2015-2022؟

<u>الأسئلة الفرعية:</u>

1/ماهي المكانة الاقتصادية للقطاع الفلاحي في الجزائر والمشاكل التي تواجه هذا القطاع؟

2/ ما هي اهم البرامج والإصلاحات المتعلقة بالقطاع الفلاحي في الجزائر؟

3/ ما هي العوامل المؤثرة في الامن الغذائي والتحديات التي تواجهه في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

بعد صياغة إشكالية البحث وتحديدها ووضع أسئلة فرعية لها أمكننا صياغة الفرضية التي تعتبر إجابات مسبقة لإشكالية البحث ونصوغها كما يلي:

يساهم القطاع الفلاحي في ولاية عين تموشنت في تحقيق الامن الغذائي للفرد في معظم الشعب الغذائية.

مبررات اختيار موضوع البحث:

يعتبر موضوع البحث الأكثر حداثة وتداول في الأبحاث والنقاشات الاقتصادية والسياسية والإعلامية خلال السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي والوطني خاصة بعد ازمة الغذاء العالمية وتداعيات تغيرات المناخ. وقد تم اختيار هذا الموضوع مساهمة منا في اثراء هذا البحث.

اهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

يتجلى الهدف الأساسي من هذا البحث في: التعريف بالأمن الغذائي، تشخيص وضعية القطاع الفلاحي، ووضع الامن الغذائي في الجزائر ومعرفة اهم التحديات التي تواجه المتغيرين.

أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث في معرفة ما يلي:

تعود أهمية البحث الى حداثة الطرح في هذا الموضوع خاصة وان أبحاث المرتبطة بالقطاع الفلاحي والامن الغذائي قليلة بالمقارنة بالمواضيع الكلاسيكية. ومنه سوف يكون مرجعا في الموضوع يستفيد منه الطلبة. كما انه يضم مجموع البيانات في الموضوع والخاصة بولاية عين تموشنت.

المنهج الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للقطاع الفلاحي والامن الغذائي وعومل المؤثرة فيهم، اما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال دراستنا التحليلية قصد مؤشرات الخاصة بالقطاع الفلاحي وإنتاج الزراعي ومؤشر العام للأمن الغذائي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث مع الالتزام بطريقة IMRAD، اقتدت الضرورة تناول موضوع في فصلين اثنين تناول الفصل الأول الإطار النظري للقطاع الفلاحي والامن الغذائي وعوامل المؤثرة فيهم وهذا خصص في المبحث الأول

اما المبحث الثاني قدمنا فيه علاقة بين المتغيرات الا وهما القطاع الفلاحي والامن الغذائي وإبراز المشاكل متعلقة بالقطاع، إضافة الى المبحث الثالث تطرقنا الى دراسات السابقة التي عنيت بالموضوعي القطاع الفلاحي والامن الغذائي.

بينما تناول الفصل الثاني واقع وافاق القطاع الفلاحي وتحقيقه للأمن الغذائي باستخدام الدراسة الميدانية ففي بداية الفصل الثاني تم التعريف ببعض الإصلاحات والبرامج التنموية التي قامت بها المكومة الجزائرية، ومنه دراسة بعض المؤشرات متبعة بتحليلها وعرض النتائج المتوصل اليها ومناقشتها باقتراح الحلول المناسبة من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الامن الغذائي.

الفصل الأول: ادبيات الدراسة

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الأساسي التي تعتمد عليها الدول كونه قطاع استراتيجي ومهم وله علاقة مباشرة وتأثير كبير على حياة السكان.

لذلك تولي حكومات الدول المختلفة أهمية كبيرة لهذا المجال لأنه مرتبط بالسيادة الوطنية والأمن الغذائي.

وفي هذا الصدد، تسعى الجزائر إلى تطويره وتعتبره أحد أهم البدائل في مجال المحروقات.

ركزت الدولة اهتمامها على القطاع الزراعي ومساهمته في تعزيز المن الغذائي، لا سيما في سياق التحول الاقتصادي العالمي الذي يطرح تحديات متعددة على الدول المتقدمة أو غيرها من البلدان

وتتميز التنمية الزراعية في الجزائر بوجود إمكانيات متوفرة فيها، وفقا العوامل المؤثرة على القطاع الفلاحي والأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

وعليه قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث بكل مبحث ثلاثة مطالب فرعية وفق الخطة التالية:

المبحث الأول: أساسيات القطاع الفلاحي ووضعية الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الثاني: علاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: أساسيات القطاع الفلاحي ووضعية الأمن الغذائي في الجزائر

القطاع الفلاحة يعتبر العصب الحساس لاقتصاد أي دولة خاصة الدول النامية من بينها الجزائر، لما له مكانة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا ما نريد إبرازه في هذا المبحث من خلال تقديم أساسيات القطاع الفلاحي في الجزائر، وكذا دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة، وفي الأخير سنتطرق إلى العوامل المؤثرة في القطاع الفلاحي ومشاكله.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول القطاع الفلاحي

سنحاول في هذا المطلب تقديم التعاريف متعلقة بالقطاع الفلاحي ومدى أهميته والعوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي.

أولا: تعريف الفلاحة

اشتمل مفهوم الزراعة على أنشطة زراعية مختلفة، وتعتبر الزراعة مجالًا واسعًا لمختلف الأنشطة التي يقوم بها الناس من أجل الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

استنادًا إلى تعريف الأمم المتحدة للزراعة: فإنه يركز على المفهوم الضيق للزراعة، لأنه يتعلق على وجه التحديد بتوريد المواد الطبيعية، والبحوث، والتدريب، والإرشاد، وتلبية الإنتاج الزراعي، وإنتاج المحاصيل واحتياجات الثروة الحيوانية.

ويوجد تعريف أخر للفلاحة على أنها "علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان، علم على أنها تعتمد وقائمة على الإجراءات وقواعد معينة.

والفن لأنه يعتمد بشكل أساسي على مهارة الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

فيما يتعلق بالتعريف الواسع للزراعة، فقد أضفنا إلى التعريف الضيق تصنيع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعة عندما نقول، على سبيل المثال، المساعدة المالية المخصصة للزراعة أو القطاع الزراعي، فهذا يعني نفس الشيء.

من التعريفات السابقة يمكن أن نتوصل إلى تعريف شامل للزراعة وهي جميع الأنشطة المتعلقة بالأرض التي يقوم بها الإنسان والحيوان، من أجل عيش حياة كريمة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع استخدام مختلف الطرق التقليدية والحديثة في الزرع والغرس وتربية الحيوانات الزراعية. [1]

ثانيا: مكانة القطاع الفلاحة في الاقتصاد الوطني

سنتطرق فيما يلي الى أهمية ودور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني.

1 . أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

[1] ساعو باية، سيار زبيدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج -البويرة –الجزائر-، 2021، ص 17-18[1] .

كان هناك اهتمام متزايد بالقطاع الزراعي حيث يمكن أن يشكل العمود الفقري لبدائل التنمية المعروضة، خاصة إذا كان انخفاض عائدات المحروقات يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

تكمن أهمية القطاع الزراعي في الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشاكل الغذاء في الجزائر.

القطاع الزراعي هو المصدر الرئيسي لرأس المال. من الضروري تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة تكوين رأس المال تحفز الاستثمار في مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني.

يتركز في القطاع الفلاحي بالكثافة العمالة، لذلك تعتبر من القطاعات المهمة لتوظيف اليد العاملة وتقليل البطالة، ويشتغل في هذا المجال حوالي 1.2 مليون عامل، ومع ذلك لا تزال الجزائر تعاني من نقص حاد في العمالة. القوى العاملة المؤهلة هذا يواكب التغيرات السريعة التي تمر بها الصناعة لسببين، الأول هو عزوف مجموعات الشباب عن العمل في هذا القطاع وهجرة اليد العاملة إلى الصناعة والخدمات، السبب الثاني يكمن في موسمية القطاع.

ساهم القطاع الفلاحي في انتعاش التجارة الخارجية من خلال زيادة الصادرات من المنتجات الزراعية، مما ساعد على جلب العملة الصعبة إلى البلاد.

القطاع الفلاحي له دورا كبيرا في تنشيط وتدعيم المجال الصناعي نأخذ على سبيل المثال: انتاج القطن والصوف يمكن استغلاله في صناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة، البيض لصناعة الشامبو ومواد التجميل.[2]

2 . دور القطاع الفلاحي:

سوف نقدم بعض أدوار القطاع الفلاحي منها تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير مناصب الشغل، تحقيق الامن الغذائي، في تنمية القطاع الصناعة.

2-1/ دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة:

يلعب القطاع الزراعي دورًا مهمًا في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التركيز على التنمية المستدامة، حيث تظهر مؤشرات على أن النظم الزراعية المكثفة لا يمكن أن تستمر في الإنتاج بنفس المعدل المرتفع وتلبية متطلبات السكان من الزراعة. لتوفير الغذاء الكافي والصحي دون المساس بالبيئة وصحة المستهلكين وطريقة الحياة الاجتماعية للمزارعين وسكان الريف.

يحقق القطاع الزراعي التنمية المستدامة في الجزائر من خلال تكوين الناتج الوطني المحلي، وفي نفس الوقت هو المصدر الرئيسي للدخل السكان الذي يعملون نشاطاتهم به في الجزائر، واستقرار المناطق الريفية وتحسين مستويات معيشتهم مع التنمية. للخدمات الصحية والتعليمية.

كما انه يسمح الحفاظ على هذا القطاع وتنميته باستدامة الموارد الأساسية الطبيعية من (الأرض والمياه) والموارد الحيوية (الحيوانية والنباتية) المهمة واستغلالها ، مع تلبية الاحتياجات الغذائية الحالية والمستقبلية لعدد متزايد من السكان ، مما يمثل الأمن الغذائي ، خاصة إذا علمنا أن الدول المتقدمة تحارب الدول النامية وتتنافس معها على أسعار منتجاتها الزراعية حتى لا تريد إلغاء الدعم والمساعدات التي

[2] فريدة عزازي، طالب صدام ركابي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية للفترة 1990-2015، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5/العدد 2019/10، جامعة البليدة 2-الجزائر-، 2018، ص278-279.

تقدمها كمزارعين في المفاوضات الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة التي قامت بعدة جولات تفاوضية في هذا الشأن ابتداء من سنة 2001 لتخفيضها.[3]

2-2/ دور القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل:

لدى للقطاع الفلاحي دورا كبيرا في تقديم وتوفير مناصب العمل وإنقاص من حدة البطالة خاصة في المناطق الريفية، حيث يمكن للقطاع الفلاحي ان يضم المزيد من العمالة الريفية، لكن شهد في فترة من فترات ظاهرة مقلقة تتمثل في العزوف عن ممارسة العمل الزراعي، نتيجة الهجرة الريفية، البطالة المقنعة، لكن تجدر الإشارة أن عدد العمالة الفلاحية تطور بشكل كبير حيث انه منذ عام 2000 ازداد عدد العمال المزارعين إلى 2.525 عامل بين الدائم والمؤقت، يرجع هذا التطور إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وهذا يوفر الظروف المناسبة للتوسع الرأسي والأفقي من خلال برامج الدعم والمساندة، مما يؤدي إلى رغبة الأفراد في الاستثمار والعمل في مختلف مجالات القطاع الفلاحي. من ناحية أخرى، نجد أن نسبة كبيرة من هذه العمالة هي يد عاملة مؤقتة، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي يدفع الكثيرين إلى الفرار للعمل في القطاعات الأكثر استقرارًا والأكثر ربحًا.[4]

2-3/ دور القطاع الفلاحي في تنمية القطاع الصناعي:

يلعب القطاع الزراعي دوراً استراتيجياً محورياً في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، يليه القطاع الصناعي، ويتمثل هذا الدور في استخدام وتقديم المواد الأولية اللازمة، بالإضافة إلى حاجة القطاع الفلاحي للكثير من المنتجات الصناعية: كمستلزمات الإنتاج المختلفة، فقد آذت بعض الدراسات أن تأخر القطاع الفلاحي يمكن أن يؤثر على وضعية التصنيع والنمو الاقتصادي لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

وعلى العكس من ذلك، فإن عدم قدرة الصناعة على إرضاء وتلبية متطلبات واحتياجات الزراعة هو عقبة أمام تنمية الإنتاج الزراعي والقوى الإنتاجية.

وتعتبر الزيادة في إنتاج السلع الفلاحية من أهم شروط نجاح التصنيع، وهذه الحتمية تأتي من الهدف التالي علاقة موضوعية:

*يجب زيادة الإنتاج السلعي من أجل توفير الغذاء للعمال الصناعيين والمواد الخام الزراعية للفروع الصناعية، لذلك فإن الإنتاج الزراعي مهم في التنمية الصناعية، فكلما زاد الفائض في الإنتاج الزراعي، زادت سرعة نمو الإنتاج الصناعي، وزاد معدل نمو الإنتاج الصناعي.

* نمو قطاعات صناعية جديدة يتطلب التأسيس أولاً سوقاً داخلياً، وبما أن الإنتاج الزراعي يحتل نسبة كبيرة في عملية تجديد الإنتاج العام في الدول النامية، يجب على القطاع الزراعي أن يساهم ويسعى لاستيعاب الإنتاج الصناعي.

لكي ينجز القطاع الزراعي هذه المهمة، يجب أن تنمو القوة الشرائية بشكل عام من اجل امتصاص السلع المصنعة، إن تحقيق هذا الشرط يعتمد أولاً وقبل كل شيء على زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي. *يجب أن يعتمد أي بلد صناعي ناجح في التنمية بشكل أساسي على المصادر الداخلية للتراكم، في ظل جميع الظروف السائدة في معظم البلدان النامية، يجب أن تكون الزراعة أهم مصدر للتراكم، يتطلب تطوير الزراعة كمصدر لتلبية احتياجات التصنيع زيادة القيمة المضافة للزراعة، ولتحقيق ذلك يجب على

[3] خير الدين معطى الله، الدراجي لعفيفي، دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 16، الجزائر، 2016، ص16-17.

[4] خير الدين معطى الله، الدراجي لعفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

حكومات هذه الدول تنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تحقيق زيادة كبيرة وسريعة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية وبالتالي زيادة في القيمة المضافة.

باختصار، يمكن القول إن زيادة القيمة المضافة الزراعية في شكل سلع شرط أساسي وضروري لأي زيادة حقيقية في الإنتاج الصناعي في البلدان النامية.

من الواضح أن القطاع الفلاحي في الجزائر قد ساهم في النمو والتنمية من خلال إنشاء العديد من الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على تحويل المنتجات الصناعية، من خلال إنشاء الصناعات الغذائية، وتطوير القطاع الصناعي، نذكر منها:

- وحدات صناعية للمصبرات النباتية (طماطم، فلفل، زيتون، حمص).
- وحدات صناعية المصبرات الحيوانية.
- وحدات صناعية للعجائن الغذائية المختلفة ومطاحن الحبوب.
- وحدات تجميع وتحويل وتعليب الحليب (استخدام جزئي للمواد الأولية المنتجة المحلية).
- معامل صناعة المربيات الغذائية.
- وحدات صناعة الخمائر.

ونشير إليها وغيرها من المصانع. لتصنيع المنتجات الزراعية وتعزيز قدرة التخزين والتخلص لتحويل المنتجات غير القابلة للتخزين إلى منتجات صناعية أكثر قدرة على التخزين والتصريف، إلا أن الصناعات الزراعية بمختلف أنواعها عرفت تطورا ملحوظا بتنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى أولوية عالية لهذا النوع من الصناعة، وتقديم الدعم المالي والعيني لأولئك الذين يستثمرون في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك، يساعد تطوير القطاع الزراعي على زيادة مدخلات الطلب لمختلف المنتجات. يمكن القول إن تطور القطاع الزراعي أدى إلى نهضة صناعية حقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات القليلة الماضية.[5]

2-4/ دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي:

فحسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 يحدث الأمن الغذائي عندما تكون الأسر قادرة على الحصول على ما يكفي من الغذاء مالياً واقتصادياً لجميع أفرادها ولا تكون الأسر مهددة بفقدان قدرتها على الحصول على هذا الغذاء، يتحقق الأمن الغذائي نظريًا من خلال السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتلبية الاحتياجات الغذائية المحلية أي داخل البلد.[6]

المطلب الثاني: وضعية الأمن الغذائي

1/ تعاريف الأمن الغذائي:

تعددت التعاريف الأمن الغذائي نتيجة تشعبها وارتباطاتها بجوانب مختلفة (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية ...

الخ) نذكر أهم هذه التعاريف:

[5] خير الدين معطى الله، الدراجي لعفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 14-15-16.
[6] ساعو باية، سيار زبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

أ-تعريف منظمة الأغذية والزراعة:FAO

وفقً المنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، يكون الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية

ويضمن أنهم يعيشون حياة صحية ونشطة.[7]

ب – تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي:BM

يعرف البنك الدولي الأمن الغذائي هو إمكانية حصول كل الناس وفي كل الأوقات على غذائهم الكافي واللازم لصحتهم ونشاطهم ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات، وحتى في أوقات الأزمات وأوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.[8]

تعريف الأمن الغذائي:

يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة الدولة على تزويد المواطنين بالغذاء بالكمية والنوعية الكافيين وبأسعار تتناسب مع دخولهم على المدى البعيد والقريب. ويمكن تعريفه على انه وضع يتاح لجميع الأشخاص وفي جميع الأوقات الفرص الجسدية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على طعام آمن ومغذٍ كافٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم لممارسة حياة نشطة وصحية. [9]

ونستنتج من التعاريف السابقة يعرف الأمن الغذائي بأنه:" قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها بالإنتاج المحلي أو بتأمين الاستيراد وبشكل منتظم".[10]

2/ آليات وفواعل تحقيق الأمن الغذائي:

لقد أصبح الأمن الغذائي في غاية الأهمية لدرجة أنه لم يعد أقل أهمية من قضايا الأمن أخرى مثل الضمان الاجتماعي والأمن السياسي، والأمن الطبي أو الصحي وما إلى ذلك، وخاصة الغذاء فهو المصدر الرئيسي للحياة. ولم يعد تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره حكرا على الدولة فقط لكنها أصبحت وظيفة تشمل مختلف الفاعلين المحليين والدوليين، عن طريق تفعيل آليات لتحقيقه وتوفيره.

مشكلة الغذاء متزايدة في العالم ومعاناة العديد من الدول من فجوة الغذاء يستدعي انتهاج مجموعة من التدابير في سياساتها لمعالجة الجوع وانعدام الأمن الغذائي يمكن تصنيف هذه الآليات على النحو التالي:

2-1/ آليات تحقيق الأمن الغذائي

[7] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2022، ص08.

[8] بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[9] مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد05، جامعة ورقلة، الجزائر،2005، ص 15.

[10] رزيقة غراب، اشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وافاق)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر،2015، ص 56.

أ-الآليات الإجرائية: هذه الآليات متمثلة في:

- تشجيع ودعم الحركة التعاونية الزراعية وخاصة التعاون الإنتاجي وتوفير جميع الشروط لنجاحها توفير احتياجات الإنتاج الزراعي المختلفة مثلا لمكينة، البذور المحسنة، الأسمدة الحيوانية الهجينة ... الخ.

- اختيار وتعيين الفنيين والمختصين في الأماكن المناسبة لتوفير الغذاء وتحسين الجودة.

- الحوافز والتسهيلات المقدمة للدول الراغبة في إنتاج محاصيل الزراعية التي لا تكتفي فيها هذه الدولة المانحة.

- الاعتماد على تطوير نظام للتحكم في كفاءة الإنتاج "إنتاجية العمل" من خلال البيانات التالية: الأصول الرأسمالية، الناتج، رأسمال المستثمر، النفقات العامة، الطاقة المخططة والطاقة الإنتاجية الفعلية.

ب –الآليات القانونية: تشمل الآليات القانونية ما يلي:

- سن القوانين المناسبة والتنفيذ الصارم لقوانين الإصلاح الزراعي من خلال توزيع الممتلكات الزراعية الكبيرة لذوي القدرة والخبرة الزراعية.

- جذب الاستثمار والخبرة الأجنبية من خلال تطوير إطار قانوني يسهل إجراءات الاستثمار ويوفر بيئة ممارسة مواتية.

- تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السياسية والجمركية، وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية

المنتجات المحلية والحماية من المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

ج-الآليات المؤسساتية:

- إقامة مراكز معينة لتطوير الإنتاج الغذائي عن طريق تبني سياسات واستراتيجيات مدروسة مسبقا وتأسيس مؤسسات مصغرة التي تهتم بزيادة الإنتاج وتحسينه.

-سعي المؤسسات الرسمية إلى وضع سياسات لمواجهة الارتفاع الحاد لأسعار المواد الاستهلاكية وتوفير غذائها كهدف استراتيجي، وكذا تجنب المخاطر السياسية والاقتصادية التي تستهدف أمنها الغذائي وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي.

- إن التحولات التي شهدها العالم أدى إلى بروز فواعل جديدة مع الدولة لحل الأزمات واهم هذه الفواعل التي تحقق الأمن الغذائي هي:

ج-1-الدولة:

يتم في جلسة لجنة الأمن الغذائي العالمي البدء في إعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية، يتم إعداد هذه الوثيقة لمنع حدوث الأزمات الغذائية والقضاء على الجوع وضمان تحقيق الأمن الغذائي للجميع ولتكون وثيقة فعالة يتم تحديثها. ومن المتوقع أن يصبح المستخدمون الرئيسيون للوثيقة صانعي قرارات وسياسات في البلدان المسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية والإدراك للحق في الغذاء

المناسب. وتهدف هذه الوثيقة أيضا إلى أن تكون أداة لدى صانعي السياسات والقرارات في البلدان المانحة وتقدم الوثيقة مبادئ إرشادية وتوصيات من أجل العمل المتسق من قبل جميع أصحاب المصلحة، مع التأكيد على الدور المحوري لملكية الدولة للبرامج التي تكافح انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وهذا ما يوضح الدور المركزي الذي تقوم به الدولة، فهي المسؤول الأول عن تحقيق الأمن الغذائي وتوفيره،وهي الملام الأول عن انعدامه وتدهوره. هدا عن طريق تسهيل اجاده وبأسعار ميسورة دون ربط الموارد التي يحتاجها الناس بعيشهم حياة صحية أو إنتاجية، فإذا كان الناس منتجين وفي صحة جيدة فإنهم سيساهمون أكثر في المجتمع.

ج-2-القطاع الخاص:

إن القطاع الفلاحي الخاص من أهم الأدوات للنهوض بالعملية الاقتصادية، وتكمن أهمية القطاع الخاص في كونه الأساس العملي لمواجهة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك وارتباطه بتأمين الحاجات الإنسانية وبالأمن الغذائي الوطني، واهم الآليات التي تمكن هذا الأخير من القيام بالدور هي:

- إعادة النظر في جميع القوانين والقرارات التي تحكم العلاقات الزراعية والتطوير والتحديث للقطاع الزراعي حيث يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا.

-دعم الحكومة للمدخلات والمخرجات الزراعية وحماية المنتجات المستوردة وتمكين القطاع الخاص من تبرير وجوده وتحقيق شروط المنافسة للمنتجات المستوردة.

-تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مختبرات مخصصة للتعرف على الأمراض النباتية والقيام بها لتحسين البذور.

وبالتالي إن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخاص يساهم في تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي، ويزيد من تشغيل الأيدي العاملة، ويعد أحد أهم مصادر تنويع الدخل حسب منظمة التغذية العالمية.

ج-3-المجتمع المدني: يتجلى دور المجتمع المدني في:

-نشر الوعي بأهمية الغذاء وكيفية الحفاظ عليه من خلال برامج التوعوية.

-تطوير حملات التحسيسية للتوعية تعتمد على تحسين الغذاء وتوافره بكل الأصناف على معايير الجودة العالمية.

-إنشاء جمعيات لرصد وتوزيع المواد الغذائية على كافة الفئات الاجتماعية وضمان إيصالها لكل فرد.

-مناهضة جمعيات حماية البيئة العالمية لعمليات دفن النفايات الذرية في جميع أنحاء العالم، يشكل تهديدًا خطيرًا للتربة التي تزرع عليها المحاصيل مما يهدد العالم وتؤثر على سلامة الأغذية وجودتها.

رغم كل الجهود والآليات والفواعل المختلفة (الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) إلا انه نواجه تحديات لتحقيق الأمن الغذائي.[11]

[11] هاجر خلالفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 2 العدد 01، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2015، ص21.

المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي والعوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

- **العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي**

من اجل تطوير القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:

1. يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات المهمة للتنمية الاقتصادية، حيث يمكن أن يكون مصدر رأس المال للازم للنمو الاقتصادي من خلال الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي. إن العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع الزراعي يتطلب الاهتمام بالقوانين المنظمة للعقار، لما لها من تأثير كبير على الإنتاجية الفلاحية، يعرف الشخص الذي يمتلك قطعة أرض مسبقًا أنه نظر لأن ثمرة جهوده هي زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة دخله، فإن هذا سيخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض مما لو كانت الأرض ملكًا لشخص آخر بغض النظر عما إذا كان هذا الطرف الثالث شخصًا طبيعيًا أو شخصًا اعتباريًا.

2. فإن الحاجة إلى إنشاء وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القروض ستحقق ميزتين.

الميزة الأولى: هي تزويد البنوك وتعاونيات الإقراض بالمعلومات اللازمة عن ظروف وقدرات لمزارعين، والتي تعتبر ضمانة للقروض، إلى جانب المساعدة في زيادة مدخرات الفلاحين.

الميزة الثانية: هي تزويد القطاع الزراعي بإمكانية الحصول على الائتمان وباستعمال عقلانية والابتعاد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3. يجب إنشاء الأسواق الريفية وتوسيعها لتمكين المزارعين من بيع المنتجات الفائضة، ويجب الاهتمام بتحسين وتقليل تكاليف النقل والتسويق والتخزين والقضاء على الاحتكارات.

4. العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يقتني بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية، فالعلاقة بينهما تؤثر بشكل لا مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه، أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي.

5. العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق تراكم رأس المال، بالإضافة إلى تحديث أساليب الزراعة الصحراوية ومحاولة زيادة نسبة الأراضي المروية، من الضروري أيضًا بناء السدود، وبناء خزانات المياه، وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية، وما إلى ذلك حتى يتمكن المزارعون من الحصول على ما لديهم، الدخل المستحق وإعادة التوظيف والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الفلاحة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للفلاحة.

6. الاجتهاد على زيادة الصادرات خارج المحروقات وهذا راجع إلى تطوير القطاع الفلاحي وتنويعه ليتمكن من ضمان وتلبية الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم إن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات، مثلا: "وسائل الموصلات لها دور ضروري لإيصال الإنتاج الفلاحي للمصنع ليتم تحويله إلى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي".[12]

- **العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي**

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي هي:

[12] باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث العدد 02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 109.

1-العوامل الديموغرافية:

1 إن الزيادة في عدد السكان تعني زيادة الإنتاج الزراعي لبلوغ احتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع على العاملين في القطاع الفلاحي. وقد شهدت البلدان النامية موجة كبيرة من نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأراضي المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعة الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي

2 إن متوسط الاستهلاك الكلي في الحضر أعلى وأكثر تنوعا مقارنة بالريف، فانتشار الحضر وتركز السكاني دفع إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية ما يقابله نقص في العرض عليها

2-العوامل الطبيعية:

تمتلك العوامل الطبيعية بشكل عام سيطرة كبيرة على الإنتاج الزراعي العالمي بصفة عامة والبلدان النامية بصفة خاصة، وتشمل العوامل الطبيعية بشكل رئيسي مساحة الأرض المزروعة وظروفها الظروف المناخية وهطول الأمطار وتوزيعها على مدار العام.

أ-الأراضي الصالحة للزراعة:

أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة محدودة والإنتاجية وصلت إلى ذروتها وخير مثال هو تقليص مساحة الأراضي المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكان، حيث نجد إفريقيا لا يزال سكانها يعانون من الجوع أكثر من أي قارة أخرى حوالي 86٪ من الأراضي الصالحة للزراعة غير مطورة وغير مستغلة على الرغم من وفرة الخصوبة والمياه فيها، وحوالي 22.5%من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم العربي ليست مستثمرة وبها من المياه المتاحة55٪.

ب-الموارد المائية والظروف المناخية:

ندرة المياه وسوء استخدام الموارد المائية المتاحة والظروف المناخية غير المواتية في الدول المتخلفة من أهم العوامل التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. أدى اعتماد الكثير من المساحات الصالحة للزراعة خاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار إلى تقلب الإنتاج الزراعي بشكل كبير، مما أعاق تطبيق أساليب الإنتاج الحديثة والأصناف اللازمة لتطوير الإنتاج الغذائي الزراعي، بالإضافة إلى الظروف المناخية غير المواتية في معظم الدول العربية، فقد أثرت على مناطق الإنتاج، وبالتالي على إنتاج بعض السلع الغذائية الرئيسية، خاصة تلك التي تعتمد على مياه الأمطار كما تتأثر البيئة بانعدام الأمن ونقص المياه.

3-العوامل الاقتصادية:

تختلف العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي عن تلك العوامل الطبيعية بمرونتها أي بقابليتها للتغيير من وقت لأخر مع ارتفاع درجة التحكم فيها.

4-السياسة الاقتصادية:

حددت البلدان النامية أنماط تنمية الصناعة أولاً، حيث ينظر سكان الحضر إلى الصناعة على أنها قطاع للتقدم الاقتصادي، بينما تُهمل الزراعة في أطرها المحلية أو الإقليمية، إما في تخصيص نفقات الاستثمار لها، أوفي توزيع الزراعة والسلع الغذائية: استغرق توليد الثروة من حيث سياسة التسعير، أومن حيث تقديم الخدمات

الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، على الأقل بضعة عقود من الثورة الخضراء أو الثورة الزراعية، كما حدث في الصين واليابان. يعتبر إهمال القطاع الفلاحي من أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي، إضافة إلى فشل السياسات الزراعية في تقليل الاعتماد الخارجي على الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي.[13]

[13] مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، اشكالية الامن الغذائي في الجزائر 2000-2019، مذكرة نيل شهادة الماستر علوم سياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، ص15.

المبحث الثاني:علاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي

لا يمكن تحدث عن الأمن الغذائي دون الأخذ بالاعتبار القطاع الفلاحي، لقد تعد الأنظمة الغذائية الصحية المستدامة للجميع بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للعالم. وتعد التنمية الفلاحية من أقوى الأدوات لإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء وتوفير الغذاء وبالتالي يوجد علاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي وهذا ما نريد التكلم عنه في هذا المبحث وسنتطرق لعدة عوامل التي تساهم فيه الفلاحة من اجل سد الحاجيات السكان مع ذكر أهم الأسباب والمشاكل التي تؤثر عليهم.

المطلب الأول: ارتباط الامن الغذائي بالقطاع الفلاحي

يرتبط تحقيق الأمن الغذائي ارتباطا مباشرا بالقطاع الفلاحي والزراعي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية من المنظور الاقتصادي الاجتماعي البيئي حيث تمثل الزراعة بمدخلاتها ومنتجاتها ركيزة التي تعتمد عليها العديد من الأنشطة الاقتصادية التسويقية والتصنيعية والتحويلية وأنشطة التجارة والخدمات كما أنها توفر الفرص العمل للعديد من أفراد المجتمع إلى جانب مساهمتها في تلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية للسكان.[1]

ويتعدى مفهوم الأمن الغذائي مفهوم الاكتفاء الذاتي هذا الأخير يساهم في سد الحاجيات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا فدرجة الاكتفاء الذاتي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو تم استيراده من الخارج لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول انه تحقق الاكتفاء الذاتي وهذا يحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي ويسمى العجز الغذائي وللقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في تحقيق ذلك إذ يقوم بتوفير السلع الفلاحية الغذائية النباتية والحيوانية سواء من خلال التوسع الراسي والأفقي حيث يؤدي كل منهما إلى زيادة حجم الناتج من السلع الفلاحية لمقابلة الطلب المتزايد عليها سواء من الناحية الكمية أو النوعية

كما أن التوسع في القطاع الفلاحي يساهم في ارتفاع دخول الفلاحين وبالتالي زيادة الطلب على المواد الغذائية في ظل هذه الاقتصاديات مرتفعة جدا ولهذا يتعين أن تكون الزيادة المتحققة في الإنتاج الفلاحي بمعدلات أعلى من معدلات زيادة في الطلب على الغذاء كما أن التوسع في الإنتاج الفلاحي يجب أن يواجه الزيادة في عدد السكان فان ارتفاع في عدد السكان وكذلك زيادة في الدخول الناجم عن التنمية الاقتصادية عموما والفلاحة بشكل خاص.[2]

فعلا ما جعل القطاع الفلاحي يتمتع بأهمية مسيطرة في عملية تحقيق الأمن الغذائي يعود إلى كونه نقطة انطلاق لكل العمليات الإنتاجية المتعلقة بغذاء المواطن حيث تجمع الاستثمارات الاقتصادية على تحويل الإنتاج الفلاحي سواء نباتيا كان أو حيوانيا إلى مادة استهلاكية وبالتالي نستنتج أن هناك **علاقة طردية متكاملة فيما بينها.** فكلما كان الطلب على المنتوج الاستهلاكي كبيرا، ارتفعت القدرة الشرائية، مما يسمح بتنشيط الدورة الاقتصادية وتفعيلها، وبالتالي، تطوير النشاط الاقتصادي، ولن يتحقق ذلك إلا في ظل تنافسية يفرضها تعدد المنتجات المختلفة من حيث النوع والسعر المعروض على مستوى السوق المحلية والعالمية.

---

[1] بشير كشرود، مدير اليقظة الاستراتيجية بوزارة الصناعة ل الشعب الامن الغذائي يتحقق عبر تكامل الفلاحة والصناعة، جريدة الكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب، يومية الشعب، سنة 2023.

[2] احمد نسيب، جمال كرثيو، ترقية القطاع الفلاحي كألية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2017/2016، ص 18-19.

* وهنا نوضح أن ثمة عوامل تتحكم في تكلفة الإنتاج وتحديد سعر المنتوج أهمها:
طبيعة الأراضي الزراعية ومساحتها وتكلفة استغلالها، وطبيعة المناخ، كما يعتبر توفير المورد المائي من خلال استراتيجية مائية ناجعة تعتمد على الاستعمال العقلاني لهذا المورد من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة، والمعدات المتقدمة في عملية الري، إلى جانب العمل على بعث وتطوير الزراعة الصحراوية واستغلال المياه الجوفية ... ما سبق ذكره لا يعني التغاضي عن الاهتمام بالثروة الحيوانية، كرقم مهم في معادلة الأمن الغذائي، ومورد أولي لمادتي الحليب واللحوم، ومصدر نشاط للعديد من المؤسسات الاقتصادية والشركات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية بنوعيها النباتي والحيواني. [3]

المطلب الثاني: مساهمة الفلاحة في توفير الغذاء

أدت التنمية الاقتصادية إلى زيادة الطلب على الأغذية الفلاحية، وذلك بسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك بسبب ارتفاع الدخل، ومن ناحية أخرى لتلبية ومواجهة النمو السكاني الطبيعي. لذلك، تهدف الأنشطة الزراعية إلى توفير الغذاء الذي يلبي احتياجات السكان، حيث أن الزراعة هي المصدر الوحيد للغذاء الذي لا يمكن الاستغناء عنه. لذلك، بغض النظر عن مدى التقدم الذي يحرزه الإنسان والأمة، فإن تأخيره (أي الفلاحة) سيكون له تأثير كبير وفوري على القطاعات الأخرى، التي تحتاج إلى زيادة الإنتاج ليس فقط في مواجهة الزيادة السكانية ولكن أيضًا في مواجهة زيادة الطلب على المنتجات الزراعية من زيادة الدخل، الأمر الذي يتطلب الكثير من الجهد والاهتمام. لزيادة إنتاج الغذاء حتى لا تضطر الدولة لسد النقص الغذائي المحلي عن طريق استيراد بالعملة الصعبة التي تكون نادرة دائمًا، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات النقد الأجنبي للبلد، خاصة بالنسبة لتلك الدول التي تحتاج إلى الاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها محليا، للقيام بتنمية صناعية. ولهذا الغرض على القطاع الفلاحي توفير الغذاء من خلال زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد المعتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية. ولهذا فان اهتمام بتوفير المنتجات محليا يعتبر عاملا أساسيا في القطاع الفلاحي، وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وبين مقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات؛ فعلى مستوى العالم العربي وحده مثلا ارتفع العجز التجاري من 19.9 مليار دولار سنة 2001 ليبلغ 21.4 مليار دولار سنة 2002، كما أن العجز يتفاوت من دولة لأخرى ففي الجزائر بلغ 2824 مليون دولا، لذلك، في مواجهة المتغيرات والتحديات في الوضع الدولي، أصبح إنشاء قواعد إنتاج لتوفير الغذاء أولوية قصوى، لأن تجارة المواد الغذائية أصبحت من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعد ما كانت تجارة المنتجات الصناعية هي رغبة كل البلدان. أصبح الغذاء يستعمل كسلاح يتم الضغط بواسطته على الدول بحاجة إليه، من أجل الانتماء السياسي أو الدعم لقضية معينة. في ظل هذه الظروف أصبح للأمن الغذائي أهمية خاصة، وهناك حاجة لخطة زراعية شاملة من شأنها زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة المساحة المروية وزيادة إنتاجية المحاصيل مع التركيز على المصدر الرئيسي للإنتاج الغذاء وتطوره وإعادته إلى الحالة المثلى أو المقبولة في أسرع وقت ممكن، والحفاظ على الوضع الراهن، والتطور ببط. هذه الخطوات لن تضر بل تخلق المزيد من العجز في الإنتاج، والمزيد من المواد المستوردة، والمزيد من الاعتماد على المستوردة مزيد

[3] بشير كشرود، مرجع سبق ذكره.

من الاعتماد على الخارج في تأمين احتياجات السكان من حيث الطلب على الغذاء، فهذا يعني تبعية الغذاء من الخارج.[4]

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي

العديد من العراقيل والتي نوجزها فيما يلي:

1-المشاكل والمعوقات المتعلقة بالموارد الطبيعية:

وهذا العائق أمام تنمية الزراعة في الموارد الطبيعية مثل الأراضي الزراعية المتاحة ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية المتاحة، والتي تشهد تغيرات في الكمية بسب ببعض الممارسات البشرية غير العقلانية المتعلقة بالزراعة والأنشطة البشرية الأخرى. تنخفض جودة هذين المصدرين مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية بمرور السنين، حيث تصبح نادرة وتصبح عائقاً أمام تنمية الزراعة وزيادة طاقتها الإنتاجية، والتي قد تقتصر على العوامل التالية:

أ-مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية: تتركز المشاكل الكمية والنوعية في الموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، والتي تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها واستدامة غطائها وتلعب العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الفلاحي. بل وأنها في المقدمة، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.

ب-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية: تواجه الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل ولعل أهمها تناقص المساحات الزراعية كما وكيفا، وتشتت الملكيات والحيازات، بالإضافة إلى اختلال التوازن بين الأرض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الإنتاج والإنتاجية.

ج-مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الحيازة: تخصيص الأراضي الزراعية والمستثمرات الفلاحية في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذوي المحاصيل المنخفضة والمتنوعة، المخصصة للاستهلاك العائلي بدرجة أولى، مما يصاحبها من مشاكل تتعلق بصعوبة خصر الحيازات وتحديدها، فقد حاولت السلطات العامة إيجاد حلول لها منخلا لسلسلة القوانين و القرارات المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، إلا أنها باءت بالفشل إلى حد ما، تساعد سياسات الدولة المنتهجة في إرساء و تطوير الاستثمار الفلاحي وتشجيع أصحاب المشاريع وذلك من خلال وضع تحت تصرفهم(العقار الفلاحي) لإنجاز مشاريعهم من خلال :

- تسهيل عملية الحصول على الأرض من خلال تطبيق مبدأ اللامركزية على الإجراءات الإدارية.

- التكفل بالدراسات على مستوى محيطات استصلاح الأراضي.

- تنفيذ الإجراءات الهيكلية، خاصة في ولايات الجنوبية والهضاب العليا.

- تنقية الملكية الزراعية الممنوحة من (العقار الفلاحي).

[4] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008/2007، ص 43-44.

تكمن إرادة السلطات العامة، أمام هدا الوضع في حماية ممتلكات القطاع الخاص وكذا المستثمرات التابعة للأملاك الخاصة لدولة من خلال إنشاء جهاز ملائم أي كانت الصيغة القانونية للأراضي. وعليه فقد تم اعتماد بعض الإجراءات المنصوص عليها في التشريعات والتنظيمات العقارية.

د-مشاكل ومعوقات المتعلقة بالموارد المائية: تعتبرا لمياه من أكثر الموارد ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية بالنسبة للجزائر، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعية في ريها على الأمطار رغم شح سقوطها من حيث الكمية وكذلك من حيث مدة الهطول وعدم انتظام توزيعها من منطقة إلى أخرى إضافة الى مشاكل متعلقة بسوء إدارة الموارد المائية ومنظومة الري الغير متطورة.

2-مشاكل ومعوقات تكنولوجية:

التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة هي عامل رئيسي في تحديد الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني. ورغم توسع استفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام الأسمدة، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بالمكننة وباقي مدخلات الإنتاج الحديثة الأخرى.

كما ينبغي الإشارة إلى الإرشاد الزراعي في الجزائر وضعف ربطه لمراكز البحوث الزراعية الجزائرية. ورغم بذل الدولة مجهودات لتأسيس معاهد للدراسات والبحوث في الاقتصاد الزراعي ووضع برامج للتدريب والإرشاد الزراعي وتنفيذها وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية فتحدث تغيرات واسعة النطاق في إنتاج الغذاء إلا أن نصل إلى لتحقيق الأهداف المرجوة.

3-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية مادية وتنظيمية:

تتعلق هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأفراد وتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية والإمكانيات المادية المستخدمة في هاد المجال ونلخصها فيما يلي:

أ-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية: يقصد بها خصائص القوى الزراعية العاملة و متطلباتها العملية لان القطاع الزراعي يعاني مشكلة عدم التوازن بين العرض و الطلب في سوق العمل الزراعي، فتبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الطلب عليه ضعيفا دون أن ننسى اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفته الأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها وذلك بسب بعد محصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي وانتشار الأمية و اعتماد الطرق التقليدية الذي يؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية .

ب-مشاكل ومعوقات التنظيمية والمادية: المتعلقة بالعمليات التنظيمية مثل التسيير، التسويق وغيرها

ونذكر منها:

ب-1-مشاكل التسويق: هي انتقال السلع والمنتجات الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل التي تمنع وصوله إلى المستوى المطلوب، حيث يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتاحة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

ب-2-مشاكل متعلقة بالتصدير: تتميز الصادرات الزراعية الجزائرية بالعشوائية وتذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

ب-3-مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية لها قدرات بشرية وتقنية كبيرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

4-مشاكل الأخرى: بالإضافة إلى المشاكل المذكورة أعلاه، يعاني المزارعين مشاكل أخرى تتعلق بالمحصول نفسه مما يستدعي التدخل السريع لمعالجته قبل أن يحدث لها تلف ولقد وثقت الجزائر العديد من هذه المشاكل التي واجهها القطاع الفلاحي وفيما يلي البعض منها:

أ-حشرات المن والخنفساء على محاصيل الحبوب: بتاريخ 05/03/2020 تم الإعلان في قسم الإنذارات الفلاحية على مستوى الوزارة على كشف شبكة المراقبة التابعة بالمعهد ظهور أولى مستعمرات المن (الأوراق والجذور) والخنفساء على محاصيل القمح والشعير.

ب –البياض الزغبي أو الميلديو على البطاطا الموسمية: بتاريخ 16 فبراير 2020تم الإعلان في قسم الإنذار المبكر الزراعي على مستوى شبكة الوزارة على أن شبكة المراقبة قدر صدت البياض

الزغبي على أوراق البطاطا الموسمية على مستوى المناطق المبكرة لإنتاج البطاطا المبكرة بوسط وغرب البلاد.

ج –الديدان البيضاء والسلكية على الحبوب: بتاريخ 8 يناير 2020تم الإعلان في قسم تحذيرات الزراعية على مستوى موقع الالكتروني للوزارة على أن الظروف المناخية السائدة خلال الأسابيع الماضية (كمية الأمطار المعتبرة) على مستوى المناطق المبكرة لزراعة الحبوب بولايات شرق والغرب البلاد ساعدت في ظهور أو لبؤر الديدان البيضاء في حقول ولاية غليزان وولاية قسنطينة، ومن أجل ذلك دعت مزارعي الحبوب الذين لاحظوا ووجدوا هذه الحشرات، بالتدخل للحصول على علاج موضعي.[5]

[5] مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص46.

المبحث الثالث: أدبيات الدراسة السابقة

بعد تطرقنا في الجزء السابق إلى مختلف المفاهيم الأساسية حول القطاع الفلاحي والأمن الغذائي وعلاقة بينهما، سنحاول في هذا الجزء تقديم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها والتي لها علاقة مباشرة بموضوع دراستنا.

1. دراسة (1992) Will D. Swearingen: بعنوان **السياسات الزراعية وأزمة الأمن الغذائي المتزايدة** يستعرض أهم السياسات الزراعية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إنه يفحص نتائج هذه السياسات، ويظهر فشلها في تحقيق هدفها الظاهري المتمثل في ضمان الأمن الغذائي للأمة. إلى حد كبير، سيعتمد حل أزمة الأمن الغذائي في الجزائر على زيادة إنتاج الحبوب في القطاع الزراعي الخاص. كانت أعمال الشغب التساند لعنف بالجزائر في أكتوبر الفوضى السياسية التي يمكن أن تنجم في نهاية المطاف عن أزمة الأمن الغذائي في البلاد. سياسات التسعير التمييزية، وإهمال الحكومة للقطاع الزراعي الخاص، والطابع المعيب للإصلاح الزراعي، ومقاومة الفلاحين، ونقص التمويل للتنمية الزراعية – هذه هيا العوامل الرئيسية وراء أزمة الأمن الغذائي في الجزائر. كما هو الحال في أي مكان آخر في شمال إفريقيا، فإن أزمة الأمن الغذائي في الجزائر قد عجلت بمشكلة ذات حدين: فشل البلاد في إطعام نفسها منخلا لإنتاجها الزراعي الخاص وتزايد عد مقدرتها على تغطية تكلفة الواردات الغذائية ودعم المواد الغذائية.

2. دراسة (1997) حاجي العلجة: لقد قام الباحث في هذه الدراسة تحت عنوان **تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية** جامعة لجزائر 3، مكانة القطاع الفلاحي في الفكر الاقتصادي ونظريات التنمية الاقتصادية كما تم التطرق إلى أثر الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية على القطاع الفلاحي في الجزائر وأثر الأسعار والتسويق وميكانيزمات التمويل على نمو القطاع الفلاحي في الجزائر والأهمية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الحالية.

3. دراسة (1998-1999) الدكتور خالفي علي: أجريت هذه الدراسة بعنوان **الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية** جامعة الجزائر، يعالج هذا البحث التطور التاريخي للزراعة والزراعة في الفكر الاقتصادي وأهمية الزراعة ومكانتها وكذلك أزمة ا لغذاء وأسبابها والاتجاهات الفكرية وخصائص الدول العربية ومؤشرات الأداء الاقتصادي بها والإنتاج الغذائي في الدول العربية و العوامل المؤثرة في هو الاستهلاك الغذائي في الدول العربية والأمن الغذائي وأبعاده الاقتصادي الاجتماعي السياسي والصحي وأخيرا السياسات الزراعية وتأثير الإصلاحات الاقتصادية عليها.

4. دراسة (2003) نواصري مختار: وتقدم هذا البحث بعنوان **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي** جامعة الجزائر3، ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم وأبرز القطاعات الاقتصادية في الوطن العربي ويظهر ذلك حاليا إذا علمنا أن حوالي ثلاث أرباع سكان الوطن العربي يعتدون عليه في اكتساب أرزاقهم ضف إلى ذلك أن هذا القطاع شكل مساهمته ضمن الناتج المحلي الإجمالي 11،3% خلال سنة 2000، ولأجل القيام بهذا القطاع سيتوجب دفع عجلة التنمية الفلاحية العربية وذلك لاستراتيجية المناسبة لهذا القطاع الحساس والتي تجد مدلولها في مدخلا لتكامل الفلاحي العربي منخلا لإقامة المشروعات الفلاحية العربية المشتركون، هذا وينبغي على هذه البلدان العربية أن لا يتجاهل أهمية المتغيرات الاقتصادية الدولية كالتكتلات الإقليمية وحركته الانفتاح التجاري

إلى نشود العالم خلال الفترة الحالية لما لها من آثار على هذا القطاع الفلاحي بصفة عامة وعلى التنمية الفلاحية العربية على وجه الخصوص، وهذا ما سيتوجب على بلدان العربية أن تواجه المشاكل أو المعوقات التي تجد من مستويات قطاعها الفلاحي والتي يمكن من خلاله تصوره للأبعاد الحقيقية لهذه التنمية المنشودة.

5. دراسة (2003) دراسة لطالبة براحو فافة سهيلة، رسالة ماجيستير: وكانت هذه الدراسة بعنوان **مساهمة شعبة إنتاج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** تناول في الموضوع بحثنا دراسة حو واقع استهلاك الحليب في الجزائر وظروف إنتاج هو ذلك بالعبور على الشبكة الإنتاجية بنوعيها العام والخاص مع التطرق لأهم المشاكل التي تعترض إنتاج الحليب في الجزائر هنا كتبعية كبيرة في استراد المادة الأولية مقابل ارتفاع سعره في السوق الدولي، وهو ما يكلف الخزينة العمومية أموال باهظة، وان هنا كعجز للصناعة الجزائرية لمواجهة الطلب المتنامي على الحليب، كما أ ن تحرير أسعار مشتقات الحليب أدى إلى تطور إنتاجها وتنوعها وركزت على ضرورة إنشاء سوق عربية تبادلية لإحداث التكامل لتخفيف من التبعية إلى الأسواق الخارجية الأخرى خاصة الأوربي.

6. دراسة (2006) BESSAOUD.O: بعنوان **استراتيجية التنمية الريفية في الجزائر** تعتمد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة في الجزائر على التجارب السابقة ولكن أيضًا على جرد كامل نسبيًا للحالة الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية للمناطق الريفية. تدور الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية الريفية على مدى عشر سنوات (2015/2005) وخطة التجديد الريفي (أوت 2006) كانت حول:

1) تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف.
2) العمالة والدخل من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية.
3) تعزيز التماسك الاجتماعي والإقليمي.
4) حماية البيئة وتعزيز التراث الريفي.

بالإضافة إلى تحديد أسس سياسة التجديد الريفي، صادقت اللجنة الوطنية للتنمية الريفية مؤخرًا على نظام دعم القرار للتنمية الريفية ومشروع القرب للتنمية الريفية المتكاملة كنهج وأدوات لدمج التدخلات القطاعية على مستوى الإقليم.

7. دراسة (2007) لرقام شريفي جميلة: **الأمن الغذائي في الدول العربية** جامعة الجزائر3، تعاني المنطقة العربية من قصور الإنتاج الغذائي على تلبية الحاجات الغذائية للمواطنين، لذا تلجأ باستمرار إلى العالم الخارجي مما يثقل كامل ميزانياتها وتبين الوقائع الاقتصادية أن بعض الدول العربية تعرضت للحصار الاقتصادي رغم توافر القدرات المالية لجلب الغذاء من الخارج لهذا يتعين على الدول العربية الحرص على تأمين حاجاتها الغذائية حتى لا تقع تحت هيمنة الدول المتقدمة التي تستعمل سلاح الغذاء للضغط على الدول النامية بما فيها الأقطار العربية، وتهدف الدراسة إلى محاولة الوصول إلى سياسة ملائمة لتحقيق الأمن الغذائي في الأقطار العربية بما يتوافقوا التحديات الدولية التي تجابه المنطقة العربية مع الإشارة إلى حتمية التكامل الزراعي في ما بين الدول العربية كأداة فعالة لتحقيق مستوى مقبول من الأمن الغذائي.

8. تقرير 2009المنظمة العالمية للأغذية والزراعة : أصدرت المنظمة العالمية للأغذية والزراعة سنة 2009 تقريرها السنوي، والذي حمل عنوان "انعدام الأمن لغذائي في العالم "حيث تطرق إلى مدى الشرح الكبير الموجود بين الطلب والعرض، وكذلك غلاء أسعار المواد الغذائية في الأسعار العالمية

ومدى تأزم أوضاع الفقراء في العالم وعدم قدرتهم على دفع فاتورة الغذاء المرتفعة وما زاد من ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالعالم الليبرالي كما أشار التقرير إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في العالم، نتيجة الأزمة المالية التي جعلت توقعات التقليص من انعدام الأمن الغذائي في العالم أمرا مستبعدًا نظرا لتزايد الفقراء والجياع في العالم، خاصة في قارة إفريقيا آسيا وأمريكا اللاتينية.

9. دراسة Mohamed chabane(2010): تحت عنوان **الاحتباس الحراري يهدد الأمن الغذائي أي رؤية وماهي السياسة المستقبلية في الجزائر، "**أهمية النمو السكاني، والطلب القوي على الغذاء، وعواقب الاحتباس الحراري "هي العناصر التي تشير إلى أن مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر يبدو أكثر من مجرد تهديد. الزراعة في البلاد يجب إبداء المرونة فيها لمواجهة تحديات ندرة الموارد وتدهورها الموارد الطبيعية الأساسية وعدم استقرارا لإنتاج الزراعي. يحاول النص التالي الظهور من مراجعة الوضع الحالي للقطاع الزراعي، المستويات للأمن الغذائي وتحديات المستقبل في الجزائر أنه من الضروري اعتماد الزراعة الأخرى التي يمكن أن تضمن مستقبلًا غذائيًا في البلاد.

10. دراسة (2012) بوزيان رحماني هاجر: جاء هذا البحث بعنوان **صناعة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي،** يتطور الاقتصاد الدولي إذا تطورت مدخلات تحقيق الأمن الغذائي، فبعدما كانت الفلاحة المصدر الأول لتحقيق متطلبات الإنسان من الغذاء وبالتالي تحقيق أمنه الغذائي، تغير النمط الاستهلاكي نتيجة عوامل عديدة أهمها التطور التكنولوجي والعولمة التي اثر بشكل مباشر على المعاشات الغذائية لمختلف الشعوب، إذ أصبحت المنتجات الغذائية الجاهزة توجهات اغلب المستهلكين إلى جانب الأطعمة السريعة بذلك يبرز دورها التداخل بين الصناعات الغذائية والأمن الغذائي منخل لمساهمتها في التنمية عموما، وبالتالي رفع الدخل للفرد وكذا تنشيط القطاعات أخرى من خدمات ،سياحة، وتجارة.

11. دراسة (2017) عمراني سفيان، و د. معطى الله خير الدين: أجريت هذه الدراسة بعنوان **الإصلاحات الفلاحية وأثرها على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة نقدية، مجلة** جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية يهدف هذا البحث العرض وتقييم السياسات المتعاقبة التي عرفتها الجزائر مطلع الألفية الثالثة، والتي تندرج ضمن إطار تحقيق الأمن الغذائي الذي يتوقّف على مدى نجاح تطبيق هذه السياسات وفاعليتها. حيث تمّ تشخيص واقع الإصلاحات الفلاحية التي عرفها القطاع الفلاحي طيلة عشرية كاملة، وكذلك تم إجراء تقييم لمدى فاعلية تطبيق هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي، وبناءً على ذلك تمّ تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لتجاوز التحديات التي تحول دون ذلك. وقد توصّلت الدراسة إلى أن الإصلاحات والسياسات التي انتهجتها الجزائر في سبيل إرساء دعائم الأمن الغذائي، إلى المستوى المطلوب، حيث ظلّت الفاتورة الغذائية مرتفعة، ولم يتمكّن الإنتاج المحلّي من تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين إلّا في حدود 70% فقط، والباقي يأتيي من الاستيراد. مما يستوجب إعادة النظر في جوهر هذه الإصلاحات والبرامج، من أجل بناء سياسة فلاحية ناجعة قادرة على أداء الدور في تحقيق الأمن الغذائي.

12. دراسة (2017) فرج الله عائدة، بلعقون مسعودة: وكان هذا البحث بعنوان **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي،** يمثل القطاع الزراعي حجر الأساس في الاقتصاد لارتباطه بباقي القطاعات الأخرى ولدوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي الذي يشكل عقبة أما متطور الشعوب وتقدمها. ولقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر من خلال العديد من المحاولات لإصلاح القطاع الزراعي التي من شأنه ارفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع من جهة ولتلبية احتياجات

السكان المتزايدة وبأسعار تكون في متناول الأغلبية من جهة أخرى، غير أن العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية، تبقي على مشكلة الأمن الغذائي قائمة، مما يعني أن الزراعة الجزائرية تعرف عجزا مزمنا في تلبية احتياجات الطلب المحلي لتستمر بذلك تبعيتها للخارج، وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

13. دراسة (2017) مزاري فضيل إبراهيم: **السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر1962 2016**، وجاءت المنطلقات النظرية للسياسات الزراعية والأمن الغذائي" المفاهيم الأساسية للسياسات الزراعية ومؤشراتها، وكذا مفاهيم الأمن الغذائي والمفاهيم الأخرى المرتبطة به، ومختلف النظريات المتعلقة بالتنمية الزراعية. ثم تطرق إلى "السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، لأنه مدخل أساسي ومهم لتحقيق الأمن الغذائي من جهة وتحقيق الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، وهذا من خلال إبراز أهمية السياسات الزراعية المختلفة (البحث والإرشاد الزراعي، الأسعار الزراعية، الميكنة الزراعية...) ودورها في تفعيل التنمية الزراعية. ثم "السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي الجزائري في ظل النهج الاشتراكي «؛ ويتناول دراسة السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال، في ظل النهج الاشتراكي، وإبراز الاختلالات التنظيمية والتقنية التي اعترضتها وكذا التشوهات التي شابت القطاع الزراعي في ذلك الوقت، وكيف أثرت على التنمية الزراعية. وأيضا "السياسات الزراعية وعلاقتها بالأمن الغذائي الجزائري ف ظل الاقتصاد الحر"؛ ويتناول السياسات الزراعية التي انتهجتها الجزائر في ظل اقتصاد السوق أي بعد تسعينيات القرن العشرين، وكيف تعاملت الحكومة مع هذا القطاع الحساس لغالبة السكان الجزائريين في ظل تراجع أسعار النفط من جهة، والأزمة الأمنية المكلفة من جهة أخرى، كما يسعى التبيان ديناميكية التجديد الفلاحي في الجزائر في ظل الوفرة المالية، وكذا ما هي الاختلالات التي جعلت هذا القطاع يعاني التأخر التاريخي وضعف المردودية. وأخيرا "تحديات ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر"؛ ويتناول التحديات التي تعترض الأمن الغذائي الجزائري، خصوصاً مع تراجع أسعار المحروقات باعتبارها تمثل 98% من مدا خيل العملة الصعبة للبلاد، ومن ثم إعطاء بديل للسياسات الزراعية منخل الدراسة تجارب تنموية زراعية ناجحة، مثل فرنسا واسبانيا وغيرهما، وهذا من منظور المقارنة المرجعية.

14. دراسة (2019) دبار حمزة:" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية – دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2005-2016"** بجامعة بسكرة، تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاديات العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2005-2016، وذلك من خلال تشخيص الوضع الغذائي العربي بعرض مقومات القطاع الفلاحي ومدى قدرتها على توفير الاحتياجات الغذائية للسكان من جهة وتحديد المعوقات التي تحد من تحقيق الأمن الغذائي العربي من جهة ثانية بالإضافة المعرفة الآليات المتوفرة لدى هذا القطاع من أجل تفعيلها للوصول إلى الأمن الغذائي المنشود. حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي في الوطن العربي لا يزال غير قادر على الوفاء بمتطلبات واحتياجات السكان من الغذاء نتيجة عدة صعوبات يأتي في مقدمتها النمو السكاني المتزايد وسوء الاستغلال للثروات الفلاحية، بالإضافة إلى التغيرات المناخية وتدني حجم الاستثمار الفلاحي الخاص المحلي والأجنبي بسبب عدة معوقات أهمها مشكل العقار الفلاحي. وبالرغم من كل هذا إلا أن السياسات المنتهجة في الجزائر والتي من بينها سياسة التجديد الزراعي والريفي التي اعتمدت بداية

سنة 2008 أدت إلى تطوير الأنشطة وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية مما نتج عنه تحسن كبير في الإنتاج النباتي والحيواني، إلا أنه غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي المستهدف.

15. دراسة (2021) خامد مصطفى، شربي محمد الأمين : بعنوان **إجراءات تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية لدعم الري الفلاحي للفترة : 2000- 2016** تحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير مختلف أشكال الدعم الإنتاجي والتقني على القطاع الزراعي في الجزائر وخاصة أهم إجراء لتنمية الري الفلاحي خلال فترة الاستثمارات العامة الممتدة من 2000-2016، ومن خلال الدراسة القياسية التحليلية التي حاولت معرفة مدى تأثير استهلاك الرأسمال الثابت والدعم المالي الفلاحي على الإنتاج الزراعي فقد لاحظنا التأثير المحتشم لهما والذي لا يرقى إلى الأهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق من واجب الدولة بعد الاهتمام بمدخلات الإنتاج من رأسمال والأرض وعامل التكنولوجيا التوجه نحو الاهتمام بمدخل مهم وهو التنظيم فان التقدم التقني والمخصصات المالية يجب أن تكون مقرونة بإدارة تقنية فعالة لتحسين إنتاجية هذا القطاع.

16. دراسة (2021) رحماني مريم: **دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام دراسة المقارنة بين الجزائر والمغرب،** يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم دور الزراعة المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والمغرب، وذلك من خلال تشخيص واقع القطاع الزراعي في الجزائر والمغرب، وتسليطا لضوء على السياسات الزراعية المتبعة في البلدين ومدى فعاليتها في تحقيق الأمن الغذائي، وقد تم الاعتماد على مؤشرات الزراعة المستدامة والأمن الغذائي المستدام لقياس وتقييم أداء القطاع الزراعي نحو الاستدامة. وقد لخص البحث إلى أن الجزائر والمغرب تعاني من الأداء المنخفض للموارد الزراعية، ويرجع ذلك إلى عدم الواقعية في وضع السياسات الزراعية وضعف جودة صياغتها وتنفيذها ومدى الالتزام بها، وقد انعكس على حالة الأمن الغذائي وتبعيتها للأسواق العالمية في توفير الغذاء.

17. دراسة (بوغدة نور الهدى): جاءت هذه الدراسة بعنوان **دور القطاع الفلاحي في تفعيل التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر،** أصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة من أجل معالجة الوضع الاقتصادي السيئ الذي نجم نتيجة لاعتماد الدولة الجزائرية على ريع الأرض المتمثل في النفط الخام من أجل تحصيل عائداتها المالية وتمويل مختلف مجالات الحية الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري ، مما وضعها في دائرة التبعية للخارج، والقطاع الفلاحي أهم قطاع يمكن أن يدعم عملية التنويع الاقتصادي منخل التطوير هذا القطاع والنهوض به وتحسين العلاقات الأمامية والخلفية له مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعات الغذائية، وصناعة المواد الأولية وصناعة مستلزمات ومعدات النشاط الفلاحي. كما يساعد تحسين القطاع الفلاحي على توفير الغذاء تحقيق الأمن الغذائي الوطني.

18. دراسة(محمد رفيق أمين حمدان): تطرق الكاتب في كتابه **الأمن الغذائي –نظرية ونظام وتطبيق-** مفهوم الأمن الغذائي والعناصر الاستراتيجية المكونة له، ثم بعد ذلك إلى تحرير التجارة الزراعية الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ولقد حاول المفكر الاقتصادي محمد رفيق أمين حمدان طرح الاستراتيجية المثلى لبناء الدول كالأردن وفلسطين ومن خلال هذا الإنجاز العلمي أراد الكاتب أن يوصل فكرة أساسية وهيا لاهتمام بهذا الموضوع يرجع إلى اكتسابه أبعاد متعددة ومتشابهة إذ أنه ذات طابع إنساني واقتصادي وسياسي والأكثر من ذلك هو حجر زاوية في معادلة الاستمرارية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل المتضمن لقد عرف القطاع الفلاحي في الجزائر زيادة في الفعالية والتطور، كما أن له دور كبير في الاقتصاد الوطني ولما للجزائر من إمكانيات طبيعية ومادية التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي، حاولنا التطرق إلى دور ومكانة القطاع الفلاحي مع إبراز أهم العوامل التي يجب أن تتوفر للنهوض وتنمية لهذا القطاع، ولقد عرفنا آليات تحقيق الأمن الغذائي، ومنه وجب علينا الوقوف على معوقات ومشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي للوصول إلى تقليص منها.
تعتبر قضية توفير المواد الغذائية من التحديات الرئيسية في الجزائر لتلبية احتياجات السكان غاية تسعى لتحقيقها جل دول العالم، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة وما تطرحه من تحديات متعددة خاصة للدول النامية كالجزائر.
لذا كان لزاما على الحكومة الجزائرية أن تسعى لتخفيف من التبعية اتجاه الخارج ويتطلب ذلك الاهتمام بالقطاع الفلاحي من خلال وضع حلول فلاحية مبنية على احتياجات هذا القطاع ، وتطوير هذا القطاع وتحديثه يحتاج إلى مصادر تمويل مناسبة ، بغرض زيادة الإنتاج حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد من الخارج ، ولهذا فان الاهتمام بتوفير المنتوجات الغذائية محليا يعتبر عاملا مهما في مجال تحقيق الأمن الغذائي ، يجب الدولة أن تعطي لقطاع الفلاحي قوة اكبر وضمانا أقوى ليطابق مقاييس العالمية ، ولتوفير الغذاء الكافي للبلاد وهذا ما يبرز علاقة القطاع الفلاحي بالأمن الغذائي ، وتطلع على الدراسات السابقة التي تضمنت هذا الموضوع ونتائج التي توصلت ليها الأبحاث السابقة.

الفصل الثاني:
دراسة تطبيقية

تمهيد

لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة حول القطاع الفلاحي وكذا أخذنا معرفة حول وضعية الأمن الغذائي، أما في الفصل الثاني سنتطرق إلى الجانب التطبيقي ألا وهو السياسات الإصلاحية التي قامت بها الدولة واجتهاد فيها من اجل تطوير القطاع الفلاحي والتي كان لها دورا كبيرا وفعال بالنهوض بهذا القطاع، مع وضع هدف تحقيق الأمن الغذائي في المرتبة الأولى ومن جهة أخرى دراسة ميدانية في مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت باعتبارها أهم منظم للقطاع الفلاحي.

وتهدف المديرية الاضطلاع بالمهام والسهر على تطبيق التنظيم في جميع الميادين النشاط الفلاحي.

تعتبر ولاية عين تموشنت ولاية زراعية هامة عبر الوطن حيث تتميز بأراضيها ومناخها ومناطقها الريفية الشاسعة، هذا ما جعلنا ان نخصص دراستنا التحليلية على تمويل القطاع الفلاحي في هذه المنطقة حيث سنوضح أهم الإصلاحات والتعاونيات الممنوحة الموجهة لتمويل القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي وذلك باستخدام مؤشراتهم، مع دراسة الإنتاج الفلاحي ومدى تحقيقه للأمن الغذائي ويتضمن هذا الفصل مبحثين ولكل مبحث مطالب:

المبحث الأول: جهود الدولة في تطوير القطاع الفلاحي وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة ميدانية لمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

المبحث الأول: جهود الدولة في تطوير القطاع الفلاحي وتحديات الأمن الغذائي في الجزائر

شكل القطاع الفلاحي البنية التحتية السليمة للاقتصاد، نظرا للدور الفعال الذي يلعبه في استغلال كافة عوامل الإنتاج المتاحة التي تشكل مدخلات هذا القطاع واستثمارها في الشكل الأمثل لرفع معدلات الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي وتقليص من فواتير استيراد المنتوجات الفلاحية خاصة تلك منها الغذائية وفتح تحقيق أفاق مستقبلية للتصدير أيضا.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية:

أولا: القطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات (99-90)

سميت هذه المرحلة بمرحلة الدخول إلى اقتصاد السوق، لقد جاءت الإصلاحات 1990 لوضع سياسة تنقل الاقتصاد الجزائري من التخطيط الاشتراكي إلى سياسة الاقتصاد الحر، حيث عملت الجزائر على إيجاد الجو الملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وهذا من خلال القانون 1990، من اجل حماية الأراضي الفلاحية وضمان الاستقلال الشامل لها ووضعها لحساب وعلى نفقة مالكها، كما أنها فتحت المجال أمام قوى السوق كشكل من أشكال تسيير وتمويل القطاع الفلاحي.

للسياسات الاقتصادية المطبقة لها ثلاث مراحل أساسية مرت بها: بداية الإصلاحات الاقتصادية (1990-1994) حيث نتج عنها زيادة المشاكل الاقتصادية للسياسات السابقة فوضعت الجزائر أول برامج الإصلاح، ثم تليها مرحلة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية (2000-1995) تم فيها إشراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، وفي الأخير مرحلة الاستراتيجية الجديدة للتنمية (2010-2000)، وفي هذه المرحلة قامت الجزائر بدعم برامجها الإصلاحية السابقة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي بهدف تحسين نتائج المراحل السابقة وتطوير اقتصادها الوطني.[1]

إذا كان القانون 1990 يهدف إلى إعادة الأراضي المملوكة للدولة ودخول اقتصاد السوق وفقًا لأحكام الإصلاحات الاقتصادية، فإن هذا القانون يحدد شروط إعادة الأراضي المملوكة للدولة، مع مراعاة التاريخ السياسي لحرب التحرير. وضمان أن الميراث يقتصر على الورثة من الدرجة الأولى، لكن الواقع أثر على جميع الأراضي المؤممة للدولة باستثناء الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة قبل عام 1995، كما أثرت الإصلاحات على القطاع المصرفي مع تقدم العام 1990. برز قانون النقد والقرض كإطار جديد يهدف إلى تحرير الاقتصاد من قيود ذات طبيعة مركزية معروفة للأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية في مرحلة التخطيط المركزي، وما نتج عنه من آثار سلبية غير متوافقة والمبادرة والتحفيز، جاء نظام النقد والقرض ليعيد إمكانيات النقد والقرض ويؤسس علاقة متساوية بين المال والمؤسسات المالية المسؤولة عن الإقراض. في هذه الحالة نجد أن القانون يسمح بفصل المجال النقدي، وفصل ميزانية الدولة عن المجال النقدي، وفصل المالية العامة عن مجال التمويل والإقراض.

خلال هذه الفترة، بدأت الحكومة في تقييم التنمية الفلاحية ومراجعة تقدمه لمعرفة سبب الخلل، وفي هذه الحالة تظهر الطريقة الجديدة لتمويل الاستغلال والتي تزامنت مع قانون النقد والقرض الصادر في 14

[1] هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2015-2016، ص 55.

افريل 1990، فانه يسعى إلى تحرير الاقتصاد من القيود ذات الطبيعة المركزية التي يعرفها النشاط الاقتصادي في مرحلة التخطيط المركزي هذا القانون يعطي للبنك مكانته الحقيقية ودوره الفعال داخل النشاط الاقتصادي، وهذا ما يجعله التحكم في مؤشراته المالية والاقتصادية التي تعطيه حرية اختيار مصادر تمويله.[2]

ثانيا: البرامج التنموية الفلاحية والسياسات الزراعية في الجزائر

سنتطرق الى مجموعة من البرامج التنموية والسياسات الزراعية.

أ/ المخطط الوطني لتنمية الفلاحية

تم بدء العمل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في شهر سبتمبر 2000، من أجل تعزيز الإنتاج الفلاحي وزيادة مستوى الاستثمار الفلاحي، تم توسيع المخطط أكثر في عام 2002 ليشمل التنمية الريفية، حيث تعاني المناطق الريفية من الحرمان والفقر، حيث تضم ما يقرب من نصف السكان الفقراء في الجزائر. تساعد خوصصة القطاع الفلاحي وبرامج الإنعاش الاقتصادي على دفع عملية دعم الخطة الوطنية للتنمية الفلاحية واستعادة الثقة بين المجتمعات الريفية والحكومة. تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي لتنشيط الطلب ودعم الأنشطة التي تولد قيمة مضافة وفرص العمل، بالإضافة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية، لاسيما تلك التي قد تسهم في إنعاش الأنشطة الاقتصادية وتلبية الاحتياجات اللازمة للسكان لتنمية الموارد البشرية. لذلك يسمح كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية بضمان الانتقال النهائي من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الاستثمار الإنتاجي.[3]

•ومن بين أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية هي:

-التحسين لمستوى الأمن الغذائي للبلاد ويعتبر الهدف الرئيسي لهذه السياسة مع توفير العيش الكريم للسكان بتوفير المواد الغذائية.

-تحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني.

-تنمية زراعية وذلك باستعمال العقلاني لتلك الموارد الغذائية والموارد الطبيعية.

-يمكن تلخيص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات وهي:
الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الايكولوجية، والقبول الاجتماعي ومن اجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا في تحفيز المستثمرين في المجال الفلاحي، من خلال: تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع، البطاطس، اللحوم البيضاء والحمراء، الحبوب، الحليب، الأشجار المثمرة.

[2] شويخي هناء، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012-2013، ص 46-47.
[3] فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، ملتقى العلمي حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق بجامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر،2021، ص 46-47.

تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة المخصصة حاليا للحبوب وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.[4]

يهدف برنامج هذا المخطط الوطني إلى توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وأيضا رفع الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2001-2006، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1): أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، توسيع الأراضي الفلاحية أفاق 2006

الفروع الفلاحية	إنتاج 2001	أفاق 2006
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراضي تكثيف زراعي
الأشجار المثمرة	517.000 هكتار	1.000.000 هكتار
الكروم	59.000 هكتار	117.000 هكتار
أراضي الزيتون	164.000 هكتار	242.000 هكتار
أراضي زراعة الخضر	45.000 هكتار	75.000 هكتار
أراضي الأشجار الغابية	36.000 هكتار	228.000 هكتار
أراضي زراعة البطاطا	72.000 هكتار	95.000 هكتار

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، ص72.

ب-السياسات الزراعية في الجزائر:

ب-1/ سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2006-2014):

إن انطلاق نحو برنامج التجديد الفلاحي والريفي سنة 2008 يعد الأداة لتغطية نقائص المخطط السابق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2006)، في عام 2006وبالنظر إلى استراتيجية التنمية الريفية التي تمت صياغتها والتي تتمثل في التقليل من النقاط الضعف وتطوير نقاط القوة في القطاع الفلاحي، وفي سنة 2008 تم انطلاق السياسة للفترة 2009-2013 المرتكزة على قانون الزراعة التوجيهي الصادر في أوت في عام 2008 بهدف رئيسي هو التحسين المستدام للأمن الغذائي.

ترتكز هذه السياسة على ثلاث ركائز متكاملة: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، وتعزيز القدرات البشرية والتقنية.

شكل رقم (01): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي

إطار تحفيزي

[4] مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، مرجع سبق ذكره، ص39.

- **من إعداد الطالبتين، استنادا من** مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 08، دراسة تقييمية لأثر برامج التنمية الفلاحية على مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة 2009 إلى2019، 2022، ص 139.

الركيزة الأولى: التجديد الفلاحي

القطاع الزراعي وتنميته تقوم سياسة التجديد الفلاحي على البعد الاقتصادي وتقوية القاعدة الإنتاجية للقطاع من أجل تحقيق نمو حقيقي في حجم الإنتاج والقيمة المضافة من خلال تشجيع الاستثمار في تكثيف الإنتاج وتحديثه. تعطى الأولوية لعشرة فروع للمنتجات التي يتم استهلاكها على نطاق واسع الحبوب، البقول الجافة، والحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، اقتصاد الماء.

يتكون برنامج التجديد الفلاحي من ثلاثة برامج فرعية أساسية يتم تنفيذها على مستوى البلديات، المستثمرات، المزارع النموذجية والتعاونيات، ثم يتم إضافة إجراءين على وجه التحديد لبرنامج التجديد الفلاحي، في إطار الحوافز دائمًا، يكون النظام مثل التحكم في الاستهلاك الكبير للمنتجات الزراعية، وتمويل التحديث والتكيف، والتأمين الفلاحي. ومن أهم برامج التجديد الفلاحي نجد برنامج زيادة الإنتاجية من خلال:

-**المكننة:** محاولات لتنشيط الصناعة الآلية في النظام الزراعي، ويرافق المبادرة برنامج للمزارعين وتعاونيات الوحدات الزراعية الآلية.

-**اقتصاد الماء:** السعي إلى ترقية أنظمة الري الموفرة للمياه كعامل في عصرنة الفلاحة وتحسين استعمال الري الزراعي للرفع من المساحة المسقية.

-**الأسمدة:** بهدف زيادة خصوبة التربة تم رفع حجم إنتاج الأسمدة من 172,82 طن خلال 2008-2009 إلى 257,516 طن من خلال 2011/2010.

-عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

-نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع: الذي جاء عام 2008 لتامين واستقرار عرض المنتجات وحماية مدا خيل المزارعين والأسعار عند الاستهلاك.[5]

الركيزة الثانية: التجديد الريفي

برنامج التجديد الريفي أوسع من حيث الهدف والمدى من التجديد الفلاحي لأنه يسعى إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، وهذا راجع باستخدام أسلوب الدعم النشاطات الفلاحية في المحيط الريفي، ويضم مجموعة من البرامج بجزء تنفيذها أساسا على مستوى البلديات هي:

برنامج مكافحة التصحر، برنامج حماية التجمعات المائية، برنامج حماية وتعزيز الإرث الغابي، برنامج حماية النظم البيئية وبرنامج الاستصلاح.

ويوجد أهم أهداف برنامج الريفي نجد:

-ديمقراطية المجتمع والحكم الراشد للأقاليم الريفية والتأكيد على اللامركزية وتحميل المسؤولية للفاعلين على مستوى المحلي.

-الاخذ بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مجال التشغيل، الدخل واستقرار السكان.

-مع وضع القطاعات وترقيتهم وإشراك العديد من الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، المنظمات، المهنية، المستثمرون، الحرفيون، هيئات التكوين والقرض، المصالح التقنية والإدارية...).[6]

الركيزة الثالثة: تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية

من الواضح أن برامج التنمية الفعالة لا يمكن صياغتها بدون إحصائيات، وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق أهداف هذه البرامج دون النظر في المتابعة المستمرة لتنفيذها وقياس أدائها، مما يبرز أهمية الأجهزة الإحصائية والرصد. والتقييم أهمية دور النظام في صياغة السياسة الزراعية. ويتجلى ذلك في العديد من المبادرات التي قامت بها الحكومة الجزائرية ، بما في ذلك إنشاء المرصد الوطني لقطاع الفلاحة وصناعة الأغذية ، والذي يتمثل هدفه الرئيسي في دعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي وذلك بدعم نظام البيانات الاقتصادي والإحصائي لوزارة التنمية الزراعية والريفية، أعده المعهد الوطني للبحث الزراعي بالتنسيق مع الخبراء في إطار تنفيذ مشروع توأمه يدخل ضمن مخطط تنفيذ الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، في أن يصبح برنامجًا لصنع القرار ومراقبة التنمية الذي أطلقته الوزارة من خلال دعم نظم البيانات الاقتصادية والإحصائية التابعة لوزارة الزراعة والتنمية الريفية. أدوات فعالة للفعالية، وبالتالي دعم سياسات التأهيل الزراعي والريفي، وذلك لدعم عمل الأنظمة التي تتحكم في عمليات الإنتاج والتسويق. يتم استهلاك المنتج على نطاق واسع ويتم مراقبة الأسعار الدولية للأغذية المستوردة، لذلك تم تأسيسه لدعم المبادئ الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة.[7]

ب-2/ سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية (2015-2019):

في عام 2014 تم تبني نظرة أساسية في برنامج الحكومة ألا وهي "ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية بفضل تزويد الإنتاج في الشعب الزراعية الغذائية الاستراتيجية وترقية الأقاليم

[5] احمد سواهلية، ادم رحمون، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني دراسة حالة –الجزائر-مجلة البديل الاقتصادي، المجلد05 العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018 ص 325.

[6] احمد سواهلية، ادم رحمون، مرجع سبق ذكره، ص325.

[7] زوبيدة سيار، نعيمة بسي، مساعي السياسات الزراعية وأجهزة الائتمان الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، جامعة الجزائر، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، مجلد ،19 العدد 01، الجزائر، 2022 ص228-229.

الريفية" وجعل هذه النظرة ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019 وابتداء تجسيده من سنة2009 وسنة 2015 وبعدها أطلقت سياسة التنمية الفلاحية والريفية والصيدية، والتي تعتبر امتدادا لسياسة التجديد الفلاحي الريفي، إلا انه تم إدماج قطاع الصيد والموارد البحرية مع قطاع الفلاحة والتنمية الريفية بهدف تطوير القطاع.

وترتكز هذه السياسة على ركائز أساسية منها:

الركائز المتعلقة بالإنتاج الزراعي:

-تطوير السقي الزراعي وزيادة الأرضي المروية.

-تقوية المكننة بزيادة عدد الحاصدات، الجرارات والعتاد المرافق لها.

-زيادة إنتاج البذور الخاصة بالزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم.

-ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين من صوامع ومخازن تبريد وبتقوية برنامج ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع.

-تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية مع تقديم العناية لمناطق السد الأخضر بمباشرة عمليات تشجير واسعة على مساحة تقدر ب 55000 هكتار.

الركائز المتعلقة بالإنتاج الحيواني:

-تحسين تربية المواشي مع إنشاء مراكز جديدة.

- تحسين إنتاج الأعلاف

-تنشيط برامج التوليد والتكاثر.

- توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات

-انجاز وتهيئة واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ.

-انجاز 45 بنية تحتية لاستلام وتسويق المنتجات الصيدية بالجملة.[8]

ج-السياسات التمويلية من خلال أجهزة الائتمان الفلاحي في الجزائر:

نقدم بعض السياسات التمويلية من خلال أجهزة الائتمان كالتالي:

ج-1/ الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

للصندوق مهام في ظل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية انطلقت عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 حيث أثر غيابه على الاستثمار، ومن بين أهم الوظائف التي تسعى الصندوق لتحقيقها.

[8] زوبيدة سيار، نعيمة سبي، مرجع سبق ذكره، ص 229-230.

- دعم الوصول إلى التأمين المدعوم من الدولة للقطاع الزراعي. يعتبر التأمين الاقتصادي مكملاً ضروريًا للقرض من خلال الترويج لأشكال جديدة من التأمين تتناسب مع الأهداف المحددة في خطة تطوير الفرع وإعادة تنظيمه.

- تعويض المستثمرات عن الخسائر المادية التي تتكبدها الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف من خلال إنشاء وإدارة صندوق للحماية من الكوارث الفلاحية.

- مخاطر الإقراض التي لا تستند إلى أموال ضمان القرض من خلال صندوق الضمان الفلاحي وصندوق ضمان الاستثمار الفلاحي.[9]

ج-2/ بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

إن أنشطة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركزت في تمويل القطاع الفلاحي ليصبح طبقا لقرار سياسي بنك متخصص في القطاع الفلاحي وقد ورث تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري. وذلك لدعم الاستثمارات في الأنشطة الزراعية، حيث يمنح قروض طويلة ومتوسطة الأجل مدعمة للمزارعين وكذلك تمويل أنشطة الصناعات الغذائية والأنشطة المختلفة في الريف حيث يتم دعم سعر الفائدة للمشاريع قصيرة وطويلة الأجل.

وتتمثل هذه القروض في كل من: قرض التحدي وقرض الرفيق.

1-قروض التحدي: هي قروض استثمار متوسطة وطويلة المدى مدعمة جزئيا من طرف الدولة مخصصة للأنشطة الاستغلالية الجديدة الفلاحية وتربية المواشي أو لمشاريع ذات طابع فلاحي تقع على أراضي زراعية غير مستنفع منها ذات ملكية خاصة أو ملكية الدولة في المجال الخاص ومتنازل عنها لصالح الخاص أي تتكفل الدولة جزئيا بتسديد سعر الفائدة.

ومن بين المشاريع المؤهلة للاستفادة من هذا القرض نذكر:

- عمليات تطوير السقي الفلاحي.

انجاز البنية التحتية ومنشئات التخزين والتحويل والتعبئة والتغليف والتقييم

- حماية وتطوير مجمعات الجينات الحيوانية والنباتية.

-القرض الرفيق: هو قرض موسمي مخصص لفائدة الفلاحين والمربيين والذي يختص به بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض.

ويمكن استعمال هذا القرض الرفيق وفقا المرسوم رقم 08-02 المؤرخ ب 240جويلية المتعلق بقانون المالية التكميلي 2008 فيما يلي:

-اشتراء المدخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية من بذور، شتائل، أسمدة ومواد الصحة النباتية.

- عوامل ووسائل الإنتاج.

[9] زوبيدة سيار، نعيمة سبي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

- تحسين نظام السقي.
- اقتناء أغذية الحيوانات والأدوية البيطرية.
-اقتناء العتاد الفلاحي في إطار القرض البيع والإيجار.[10]

المطلب الثاني: مؤشرات القطاع الفلاحي والأمن الغذائي

1/ مؤشر نمو الإنتاج الزراعي: خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2008-2020والجدول التالي يوضح مؤشرات نمو الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة.

جدول رقم (2): مؤشرات الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2008-2020

السنة	الناتج الزراعي مليون دولار	نمو الناتج الزراعي %	نصيب الفرد من الناتج الزراعي
2008	11195	10.7	321.7
2009	12775	14.11	363.9
2010	13644.41	6.8	382.61
2011	16110.62	18	442.43
2012	18334.02	13.8	488.97
2013	20573.09	12.2	537.21
2014	21966.06	6.7	556.12
2015	19718	-10.2	493.41
2016	19476.73	-1.2	476.95
2017	20565.07	-----	-----
2018	207069.54	-----	487.55
2019	25291.00	-----	588.16
2020	20756.16	-----	469.07

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد رقم 41-37-33-30.

نلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي يتأثر تلقائيا بالناتج الزراعي كلما ارتفع الناتج الزراعي ارتفع نصيب الفرد من الناتج الزراعي وكلما انخفض الناتج الزراعي انخفض كذلك نصيب الفرد من الناتج

[10] زوبيدة سيار، نعيمة سبي، مرجع سبق ذكره، ص231-232.

الزراعي وبالتالي نستنتج أن هناك علاقة طردية بينهما. فخلال فترة 2008-2014 تحسنا نسبيا رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث انتقل من 321.7 دولار/ فرد سنة 2008إلى 556.12 دولار / فرد سنة 2014، إلا انه انخفض ليبلغ سنة 2015 و2016 على الترتيب 493.4 و476.9 ودلك لانخفاض الناتج الزراعي خلالها، ثم نلاحظ هناك ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج الزراعي 487.55 دولار/فرد سنة 2018 وهذا راجع لزيادة الناتج الزراعي ب 207069.54 مليون دولار، حيث كانت أعلى السنة التي زاد فيها الناتج الزراعي، ثم انخفض في سنة 2020 بتأثير الناتج الزراعي.

2/ مساهمة القطاع الفلاحي في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان:

يعكس الأمن الغذائي مجموعة من المؤشرات كالفجوة الغذائي والاكتفاء الذاتي. فالفجوة الغذائية تظهر نتيجة عجز معدلات نمو الإنتاج المحلي للغذاء عن مواكبة معدلات النمو استهلاك الغذاء، أما مؤشر الاكتفاء الذاتي فيعني قدرة البلد على توفير احتياجاته من السلع الغذائية عن طريق الإنتاج المحلي، ولقد خطت الجزائر خطوات هامة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغذاء خلال السنوات الأخيرة. حيث شهد الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هده الفترة تطور ملحوظ رغم وجود بعض الاضطرابات إذ تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان.[11]

جدول رقم (03): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2000-2013

الوحدة: مليون قنطار

السنوات/ المحاصيل	2000	2004	2007	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	9.3	40.3	35.9	61.2	45.6	42.5	55.0	49.1
الخضروات	33.1	54.8	55.2	72.9	86.4	95.7	97.0	118.8
البطاطا	12.1	18.9	15.1	26.4	33.0	37.8	38.2	48.8
الحمضيات	4.3	5.9	6.9	8.4	7.9	11.1	9.6	12.1
زراعة الزيتون	2.2	4.7	2.1	4.8	3.1	6.1	3.9	5.8
التمور	3.7	4.43	5.3	6.0	6.4	7.2	7.9	8.5
اللحوم الحمراء	2.5	3.2	3.2	3.5	3.8	4.2	4.4	4.7
اللحوم البيضاء	1.9	1.7	2.6	2.1	2.8	3.4	3.4	4.2

[11] سفيان عمراني، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2015/2014، ص167-168.

حليب	1.6	1.9	---	2.4	2.6	2.9	3.0	3.4

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2012، ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث سفيان عمراني، 2015، ص169.

تشير بيانات الجدول السابق إلى تحقيق نمو في الإنتاج الخضروات خلال فترة 2000-2013 إذ ارتفع إنتاج الخضروات من 33.1 مليون قنطار عام 2000 إلى 118.8 مليون قنطار سنة 2013، كما ارتفع الإنتاج الحيواني خلال هذه الفترة إذ ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء من 2.5 مليون قنطار سنة 2000إلى 4.67 مليون قنطار سنة 2013 أي بمعدل نمو سنوي قدره 6.2%

كما ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء كذلك من 1.9 مليون قنطار سنة 2000 إلى 4.2 مليون قنطار سنة 2013 أي بمعدل نمو سنوي قدره 8.6%

على الرغم من تسجيل إنتاج متذبذب طيلة الفترة محل الدراسة بالإضافة إلى ذلك فقد عرف الإنتاج الحليب تزايدا مستمرا خلال نفس الفترة حيث تم تسجيل إنتاج قدره 1.6 مليار لتر سنة 2000 ليصل إلى 3.37 مليار لتر سنة 2013 أي بزيادة سنوية قدرها 7.9%.

إن ارتفاع في كمية الإنتاج الحيواني طيلة عشرية كاملة إلى اتساع مشاريع التربية، إلى جانب تطبيق السياسات الحكومية الجديدة في تشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع الكبرى في هذا المجال، مع مختلف البرامج المدعمة لفروع الإنتاج الحيواني، وامتلاك الجزائر الثروة الحيوانية التي حجمها كبيرة، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس الماشية، مما ساهم ذلك في مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرا هاما من عناصر الأمن الغذائي واحد أنماط الاستهلاكية في الجزائر.

جدول رقم (04): نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني خلال الموسم الفلاحي (2016-2017)

المحاصيل	**الخضر**	**الزراعات الكبرى**	**التمور**	**الفواكه**	**الحمضيات**	**الحليب**
نسبة مساهمة المحاصيل	29.2	11.8	8.4	7.8	5.9	6.7

المصدر: بلحجار نصيرة، شريفي خديجة، تنمية القطاع الفلاحي وتدعيمه بالجزائر مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، 2019، ص8-9.

3/ تقييم تطور الأمن الغذائي في الجزائر حسب مؤشر العام للأمن الغذائي:Global Food Security Index

سنحاول فيما يلي إبراز موقع الجزائر ومكانتها ضمن هذا المؤشر خلال الفترة 2019-2021، ومقارنتها مع الدول المجاورة لها وأخرى إقليمية

جدول رقم (05): موقع الجزائر ضمن مؤشر العام للأمن الغذائي خلال فترة 2019-2021

السنوات/البيانات		**الجزائر**	**تونس**	**مصر**	**الإمارات العربية**
2019	**قيمة المؤشر**	59.8	60.1	64.5	76.5
	الرتبة عربيا/14	11	10	7	2

	الرتبة عالميا/113	70	69	55	21
2020	**قيمة المؤشر**	61.8	61.8	61.1	68.3
	الرتبة عربيا/14	8	8	68.3	5
	الرتبة عالميا/113	58	59	60	24
2021	**قيمة المؤشر**	63.9	63.9	60.8	71.0
	الرتبة عربيا/14	8	8	11	3
	الرتبة عالميا/113	54	55	62	35

المصدر: دغموم هيشام، قبايلي عبد النور، تقييم الأمن الغذائي في الجزائر حسب المؤشرات العالمية المتخصصة خلال الفترة 2014-2020، مجلة أفاق للعلوم، جامعة الجزائر، المجلد 07، العدد 04، 2022، ص 681.

نلاحظ في الجدول الموجود أعلاه أن الجزائر ضلت تتبوء مرتبة متأخرة في ترتيب مؤشر العام للأمن الغذائي، لقد تحسن أداء الجزائر ابتداء من سنة 2020 على المستوى العربي والعالمي، حيث تمركزت في المرتبة 58 عالميا وفي المرتبة 8 عربيا من أصل 14 دولة، إذ تقدمت بذلك على كل من تونس ومصر وهذا لأول مرة منذ عام 2015، وفي سنة 2021 عززت الجزائر مرتبتها عالميا بحيث احتلت المرتبة 54 وهي تعتبر أحسن مرتبة توصلت إليها منذ 2015 أما على المستوى العربي ضلت على مرتبتها 8 وهذا للعام الثاني على التوالي وهذا راجع إلى البرامج التنموية التي وضعتها الجزائر لتطوير القطاع الفلاحي وتنميته.

المطلب الثالث: تحديات الأمن الغذائي

تعد مشكلة الوصول إلى الغذاء وتأمينه وتوزيعه من أهم القضايا التي تواجه الدول في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى هذه المشكلة الكبرى، تواجه الدول العديد من التحديات والعقبات التي تحول دون قيام الدولة بمهمتها في تحقيق الأمن الغذائي.

يقسم العديد من العلماء والخبراء والباحثين المشاركين في الدراسات الأمنية التحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي إلى تحديات مباشرة وتحديات غير مباشرة.

- **تحديات مباشرة:** يواجه الأمن الغذائي الكثير من التحديات المباشرة والتي تقسم إلى:

- **التحديات الطبيعية:** وتشمل خطر تصحر الأراضي الصالحة للزراعة، وانتشار الملوحة في الأراضي المروية، الأمر الذي يؤذي إلى تقلص مساحة الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وكذلك مشكلة الاحتباس الحراري والتغير المناخي الذي يؤثر على العديد من المحاصيل الزراعية، وتدهور الإنتاج في الزراعة العالمية، ومشاكل المياه.... إلخ

ـ **التحديات الاجتماعية:** تتعلق بالتوسع الحضري الواسع النطاق مع الهجرة من الريف إلى المدينة، وتزايد نسبة المستهلكين إلى المنتجين، والزحف المتزايد للمباني الإسمنتية على الأراضي الزراعية الخصبة في ضواحي المدن، بسبب تشتت الأصول الزراعية وخاصة في الدول العربية.

التحديات الاقتصادية: تتمثل في ارتفاع الأسعار العالمية وتأثيرها على بعض الدول مما سيؤدي إلى صعوبات في الحصول على السلع الغذائية الأساسية، واحتكار القوى العظمى لمعظم ما تبقى من الإنتاج الزراعي والغذائي، والتي يمكن استخدامها كسلاحفي أي وقت لتخدم اغراضها الاحتكارية.

التحديات السياسية: فيما يتعلق بتأثير عدم الاستقرار السياسي والتوترات على قضايا الأمن الغذائي، وقد تستخدم بعض البلدان هذا كورقة رابحة للضغط على دول أخرى.

- **تحديات غير مباشرة:** هناك العديد من العوامل التي تشكل تهديدات غير مباشرة للأمن الغذائي، ويمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر

الانفجار السكاني: يعتقد العديد من الاقتصاديين أن العامل السكاني من أهم العوامل التي تشكل تهديدًا للأمن الغذائي، وهو ما أشار إليه أيضًا العديد من الاقتصاديين مثل مالتوس

نقاط الضعف في السياسة الاقتصادية والتبعية الاقتصادية: يشكل هذان العاملان تحديًا للأمن الغذائي، خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة حيث أن معظم هذه البلدان لا تزال تعتمد اقتصاديًا على الدول الغربية وتتخصص وتركز إنتاج الغذاء والمواد الغذائية على استبعاد العناصر الرئيسية الأخرى، والغرض منها هو التصدي إلى هذه البلدان المتقدمة.

أزمة الجوع: تعد أزمة الجوع واحدة من التهديدات الرئيسية التي تواجه العديد من البلدان، وخاصة البلدان الأقل نموا أو المتخلفة. حيث يوجد حوالي 800 مليون نسمة في العالم يعانون الجوع وحوالي 1.02 شخص من سوء التغذية حيث يعد الضغط البيئي وهدر الموارد، إلى جانب قلة التخصيص، من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تفاقم هذه الأزمة في العالم.[12]

[12] هاجر خلالفة، مرجع سبق ذكره، ص24.

المبحث الثاني: دراسة حالة ولاية عين تموشنت

سنتطرق في هذا المبحث الى دراسة حالة لمديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت، تعد أحد الأجهزة الإدارية التي تعتمد عليها الدولة وتتمثل في الأجهزة التي أنشئت للقيام بضمان تنفيذ المخطط، حيث قمنا بدراسة ميدانية في المديرية المصالح الفلاحية من مهامه الأساسية النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره وتنفيذ البرامج التنموية المخططة للمساعدة الفلاح واستغلال الثروة الطبيعية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي المحلي حيث تعتبر ولاية عين تموشنت ولاية زراعية هامة عبر الوطن تتميز بأراضي كبيرة ومناطقها الريفية الشاسعة في ولايات الغرب وأيضا تاريخيا فهي ولاية إدارية فلاحية.

المطلب الأول: مفهوم مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت ومهامها

1/ تعريف مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت:

تعتبر من أ قدم الهياكل الفلاحية، تمت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 195-90، حيث يعود تاريخ تأسيسها في شعبان1417، الموافق ل 23ديسمبر1996اعيد تنظيم المصالح الفلاحية وتحديد مهام كل مصلحة.

2/ مهام مديرية الفلاحة: تهدف المديرية إلى الاضطلاع بالمهام التالية:

-السهر على تطبيق التنظيم في جميع ميادين النشاط الفلاحي.

-ضمان تفتيش النشاطات البيطرية والصحية النباتية ومراقبتها.

-تنظيم سير حملات ذات المصلحة الوطنية ومراقبتها.

-تقديم المساعدة التقنية للمؤسسات المحلية التابعة لقطاع الفلاحة.

-استعمال الأدوات والتدابير التي تطلبها سياسة لحفاظ على الأراضي الفلاحية والزراعية الغابية والرعوية.

-وضع وسائل الإحصائيات الفلاحية وتطويرها وضبطها وإعداد مختلف البطاقات الضرورية لمتابعة وضعية القطاع وتقييمه بانتظام.

-اقتراح جميع التدابير أو الأعمال الضرورية لإعداد أدوات التنظيم والسهر على تنفيذ التدابير المقررة.

-تنشيط أعمال المؤسسات الفلاحية الريفية المتداخلة على المستوى المحلي ومساعدتها تقنيا.

-تحديد أهداف التنمية الفلاحية في الولاية والوسائل التي ينبغي تجنيدها لتحقيق ذلك.

-الحث على ترقية الاستثمار الفلاحي.

-اقتراح التدابير والأعمال الرامية إلى التحسين والتعميم وتنفيذ المقررة.[1]

الشكل رقم (02): <u>الهيكل التنظيمي الإداري لمصالح مديرية الفلاحة لولاية عين تموشنت حسب النموذج التالي:</u>

[1] مديرية مصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

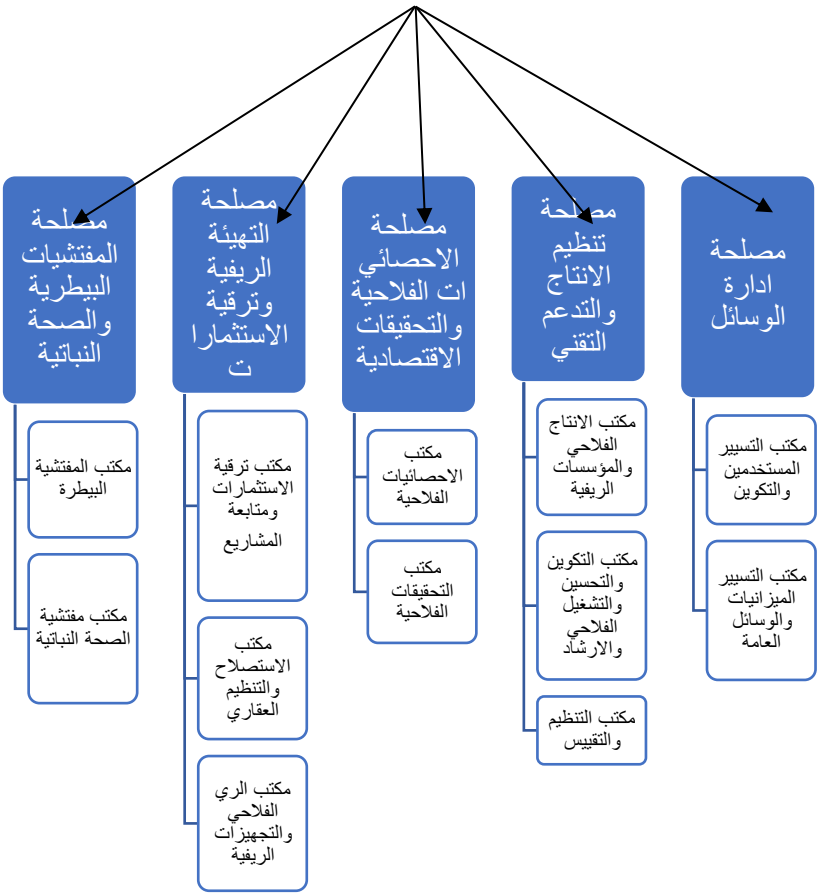

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، لولاية عين تموشنت.

المطلب الثاني: تحليل وتقييم الإنتاج الفلاحي ومدى تحقيقه للأمن الغذائي في ولاية عين تموشنت

تتسم ولاية عين تموشنت بطابع فلاحي ويعتبر هدا الأخير القطاع الأساسي في النشاطات الاقتصادية وتشتمل على حوالي 180.994 هكتار مساحة صالحة للزراعة أي 89 % من المساحة الفلاحية الإجمالية 203.584 كم2، ولكن المساحات المسقية تبقى ضعيفة بنسبة7.9% من مساحات الصالحة للزراعة.

1) توزيع الأراضي حسب البلديات سنة 2022:

الوحدة: هكتار

الجدول رقم (06): توزيع الأراضي الفلاحية حسب البلديات ولاية عين تموشنت سنة 2022

البلديات	المساحة الصالحة للزراعة		المجموع	أراضي رعوية وممرات	أراضي غير منتجة	المجموع
	مسقية	غير مسقية				
عين تموشنت	1143	6486	7629	00	394	**8023**
سيدي بن عدة	1603	4487	6090	00	525	**6615**
مجموع الدائرة	**10973**	**2746**	**13719**	**00**	**919**	14638
المالح	1008		5798	00	47	**5845**
تارقة	61247904179		4791	399	46	**5236**
شعبة اللحم	757	5481	6238	00	589	**6827**
أولاد الكيحل	431 2500		2931	93	42	**3066**
مجموع الدائرة	**2808**	**16950**	**19758**	**492**	**724**	20974
العامرية	886	6645	7531	227	639	**8397**
بوزجار	113	2639	2752	177	31	**2960**
أولاد بوجمعة	632	3945	4577	376	11	**4964**
مساعيد	450	4682	5132	1281	381	**6794**
حاسي الغلة	428	4511	4939	00	557	**5496**
مجموع الدائرة	**2509**	**22422**	**24931**	**2061**	**1619**	28611
حمام بوحجر	809	15754	16563	00	509	**17072**
واد برقش	226	3334	3560	00	561	**4121**
شنتوف	206	3318	3524	00	08	**3532**
حساسنة	168	5890	6058	00	1438	**7496**
مجموع الدائرة	**1409**	**28296**	**29705**	**00**	**2516**	32221

عين الأربعاء	113	6073	6186	00	335	**6521**
تمزوغة	415	12619	13034	1663	1281	**15978**
سيدي بومدين	18	3948	3966	00	557	**4523**
واد صباح	174	14317	14491	2300	1005	**17796**
مجموع الدائرة	**720**	**36957**	**37677**	**3963**	**3178**	44818
بني صاف	379	2276	2655	386	20	**3061**
سيدي صافي	684	3262	3946	416	00	**4362**
الأمير عبد القادر	414	4340	4754	396	00	**5150**
مجموع الدائرة	**1477**	**9878**	**11355**	**1198**	**20**	12573
ولهاصة	859	4346	5205	230	00	**5435**
سيدي ورياش	1153	5185	6338	30	00	**6368**
مجموع الدائرة	**2012**	**9531**	**11543**	**260**	**00**	11803
عين الكيحل	578	7876	8454	00	1134	**9588**
اغلال	314	10235	10549	00	2753	**13302**
عين الطلبة	667	5003	5670	00	934	**6604**
عقب الليل	35	7598	7633	00	819	**8452**
مجموع الدائرة	**1594**	**30712**	**32306**	**00**	**5640**	37946
مجموع الولاية	**15275**	**165719**	**180994**	**7974**	**14616**	203584

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، ولاية عين تموشنت.

من قرأتنا للجدول أعلاه نلاحظ أن دائرة عين الأربعاء لها أكبر مساحة صالحة للزراعة بنسبة 21% خاصة بلدية واد صباح وتمزوغة أما فيما يخص المساحات المسقية تأتي دائرة المالح في مرتبة الأولى ب 2679 بنسبة 19% تليها عين تموشنت ب 2596 هكتار وبنسبة 18% من مجموع الأراضي المسقية.

تقدر الأراضي الرعوية والممرات ب 7974 هكتار بنسبة 9% من الأراضي الفلاحية، مع ذلك فان النشاط الزراعي يعوقه عدم انتظام هطول الأمطار ومن ثم العودة لاستخدام نظام الري القائم على الآبار والسدود.

2) توزيع الأراضي حسب المناطق:

الشكل رقم (03): توزيع الأراضي لسنة 2021

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية

نلاحظ في دائرة نسبية لتوزيع الأراضي لسنة ،2021 أن المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة بنسبة 76 % أي تستحوذ على أكبر نسبة في الولاية، ثم تأتي بعدها المساحة الغابية بنسبة 13% اما المساحة المعمرة أو السكانية تحتوي على اقل نسبة تقدر ب 2%، وبالتالي نستنتج أن ولاية عين تموشنت ارض فلاحية.

3) توزيع المستثمرات الفلاحية:

الجدول رقم (07): عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية عين تموشنت لسنة 2022

المستثمرات	العدد	المساحة (هكتار)	اليد العاملة
مستثمرات فلاحية جماعية	1816	119976	34243
مستثمرات فلاحية فردية	983	13287	2600
القطاع الخاص	4727	42146	16768
تهيئة بالتخلي عن الأراضي	444	1817	595
المزارع النموذجية	04	2948	329
استغلال ممنوح من طرف الغابات	173	597	321
المعهد التقني الفلاحي المتخصص	01	115	82
المعهد التقني للأشجار المثمرة والكروم	01	85	98
المشاتل المثمرة	01	23	09
المجموع	8150	180994	55045

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت

نلاحظ من الجدول إن المستثمرات الفلاحية تشغل أكبر مساحة إذ تقدر ب 119976 هكتار أي بنسبة66 % من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة أما مساحة القطاع الخاص تقدر ب42146 هكتار بنسبة23% من مجموع الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة.

4) القدرات الفلاحية والمحاصيل الإنتاجية: نظرا لموقعها الساحلي والمناخ المعتدل فان ولاية عين تموشنت تمتلك إمكانات فلاحية مهمة وهي كالاتي:

4-1/الموارد المائية: تمتلك ولاية عين تموشنت موارد مائية متعددة من الابار واحواض ومحطة تحلية مياه البحر كما يلي:

الآبار العميقة: 582 بئر.

الآبار: 882 بئر.

الأحواض المائية: 627 حوض.

محطة تحلية مياه البحر: يوجد واحد ببني صاف.

شبكات الري:

الري بالتقطير: 6588 هكتار

الري بالرش:6685 هكتار

الري التقليدي:2002 هكتار

للتذكير عرفت المساحة المسقية تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 1960 هكتار في سنة 2000 الى حوالي 15275 هكتار في سنة 2022 أي بارتفاع يقدر ب 13315 هكتار.

4-2/ الإنتاج النباتي: يوجد في الإنتاج النباتي الزراعات الكبرى والخضر سنتعرف عليها كالتالي:

- **الزراعات الكبرى:** 135250 هكتار تمثل 75% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة.
  - ✓ الحبوب: 113200
  - ✓ البقول الجافة: 9680
  - ✓ الاعلاف: 11300
  - ✓ الأراضي البورية:1070
- **الخضر:** بلغت المساحة المخصصة 12000 هكتار والتي تمثل 6% من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة من بينها 100 هكتار تحت البيوت البلاستيكية.

4-3/ الزراعات المستدامة:

تشغل مساحة تقدر ب 21462 هكتار والتي تشمل الزراعة الكروم والأشجار المثمرة نذكر منها ما يلي:

- ✓ الأشجار المثمرة: 1053
- ✓ الأشجار المقاومة: 2480
- ✓ الزيتون: 10124
- ✓ الحمضيات: 598
- ✓ الكروم: 7270

4-4/ هيئات الدعم:

نقدمها في النقاط الاتية:

- ❖ **برامج التطوير الفلاحي:** تم تطوير العديد من برامج الدعم الفلاحي في الجزائر لتشجيع المزارعين وتحسين الإنتاج الزراعي، وتتضمن بعض هذه البرامج:

1 برنامج الدعم المالي للفلاحين: يهدف هذا البرنامج إلى توفير الدعم المالي للفلاحين لتحسين إنتاجهم وزيادة إيراداتهم، ويشمل تقديم قروض بفائدة منخفضة ومساعدات مالية للشراء والصيانة وتحسين المعدات والأدوات الزراعية.

2 برنامج الإصلاح الزراعي: يهدف هذا البرنامج إلى تحديث القطاع الزراعي وتطوير التقنيات الحديثة للإنتاج الزراعي، وتحسين الجودة والكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.

3 برنامج توزيع المحاصيل: يهدف إلى تحسين الإنتاجية والجودة للمحاصيل الزراعية، وتطوير القدرة على التصدير، وتحسين السلسلة اللوجستية لتوزيع المحاصيل وتقليل تكاليف النقل.

4 برنامج تحسين الإنتاج الحيواني: يهدف هذا البرنامج إلى تطوير الإنتاج الحيواني، وتحسين إدارة المزارع الحيوانية وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة.

5 برنامج تنمية الموارد المائية: يهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية في الجزائر، وتطوير مشاريع الري وتحسين كفاءتها وتحسين استخدام المياه في الزراعة.

- **استراتيجيات تحقيق الأمن الغذائي:** تحقيق الأمن الغذائي يعتبر من أهم الأولويات للجزائر، حيث تسعى الحكومة الجزائرية إلى تطوير استراتيجيات متعددة لتحقيق هذا الهدف وتتضمن:

1.زيادة الإنتاج المحلي: تهدف الحكومة إلى زيادة الإنتاج المحلي للمحاصيل والمنتجات الغذائية، وتحفيز المزارعين لزيادة إنتاجيتهم وتوفير الدعم اللازم لهم.

2. تطوير البنية التحتية: يجب أن توفر الحكومة الجزائرية البنية التحتية المناسبة، بما في ذلك الطرق والموانئ والسدود والمخازن والمستودعات، لتسهيل نقل وتخزين وتوزيع المواد الغذائية.

3.تطوير الصناعة الغذائية: يتمثل هذا الأمر في دعم الشركات المحلية المنتجة للمواد الغذائية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال.

4.تحسين الإدارة الزراعية: تسعى الحكومة إلى تحسين الإدارة الزراعية لضمان توفير الدعم اللازم للمزارعين والشركات الزراعية، وتطوير سياسات فعالة للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي.

5.تعزيز التجارة الدولية: تعمل الجزائر على تعزيز التجارة الدولية للمواد الغذائية، من خلال توسيع نطاق الصادرات وتطوير العلاقات التجارية مع الدول الأخرى.

6. التوعية والتثقيف: تهدف الحكومة إلى توعية المجتمع بأهمية الأمن الغذائي وتثقيفه حول كيفية الحفاظ على صحتهم وسلامتهم الغذائية، وتشجيع المستهلكين على شراء المنتجات المحلية والأصلية.

5) التوزيع العام للأراضي الفلاحية حسب المنتوجات:

الجدول رقم (08): التوزيع العام للأراضي الفلاحية حسب المنتوجات

المنتوجات	المساحة (هكتار)
الحبوب	113200
الخضر الجافة	9680
المزروعات البقوليات	9495
العلف	10710
• **مجموع الزراعة العشبية**	**143085**

الأراضي المستريحة	20990
الكروم	7207
الأشجار المثمرة	9712
• **مجموع الأراضي الصالحة للزراعة**	**180994**
الأراضي غير المنتجة	14616
الأراضي الرعوية	7974
• **المجموع**	**203584**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت

الجدول أعلاه يبين أن اغلب الأراضي الفلاحية ذات زراعة عشبية 143085 هكتار وبنسبة 79% من مجموع الأراضي.

أما فيما يخص الزراعة الدائمة والتي تسمح بتماسك التربة ومنع انجرافها فهي تشغل سوى 919 هكتار أي بنسبة 09 % فقط من المساحة الصالحة للزراعة.

الشكل رقم (04): توزيع الاراضي الفلاحية حسب المنتوجات

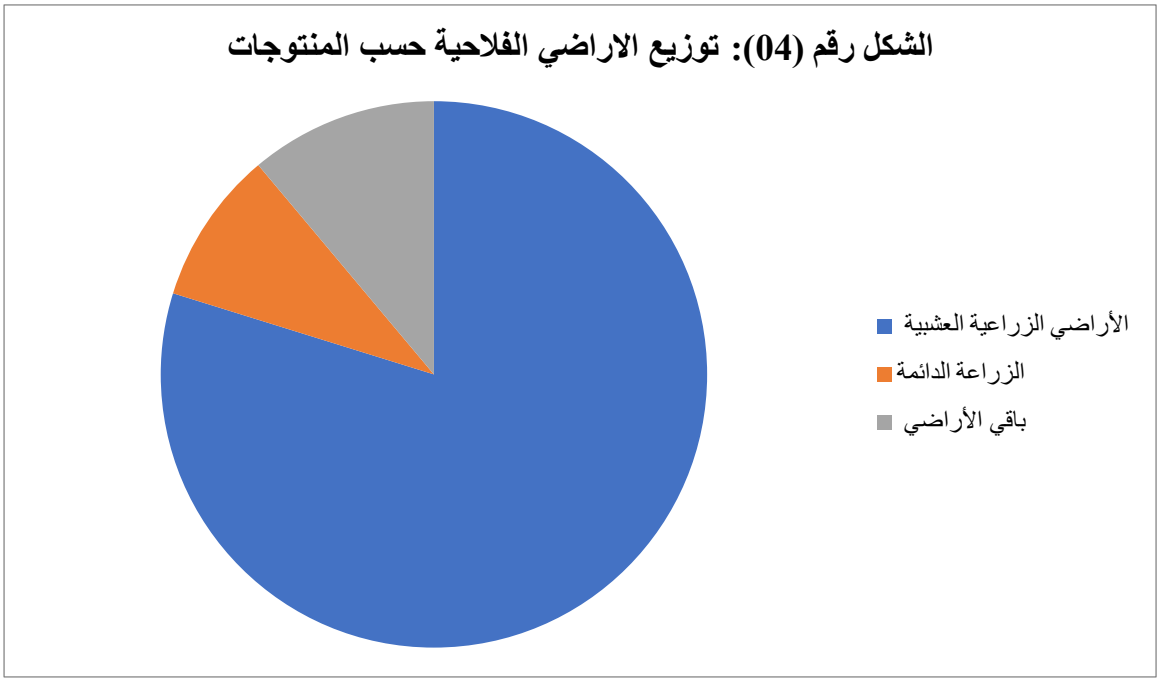

المصدر: من إعداد طالبتين، باعتماد على الجدول رقم (06) أعلاه.

6) توزيع المنتوجات حسب المساحة والإنتاج:

الشكل رقم (05): توزيع المنتوجات حسب المساحة والانتاج سنة 2022

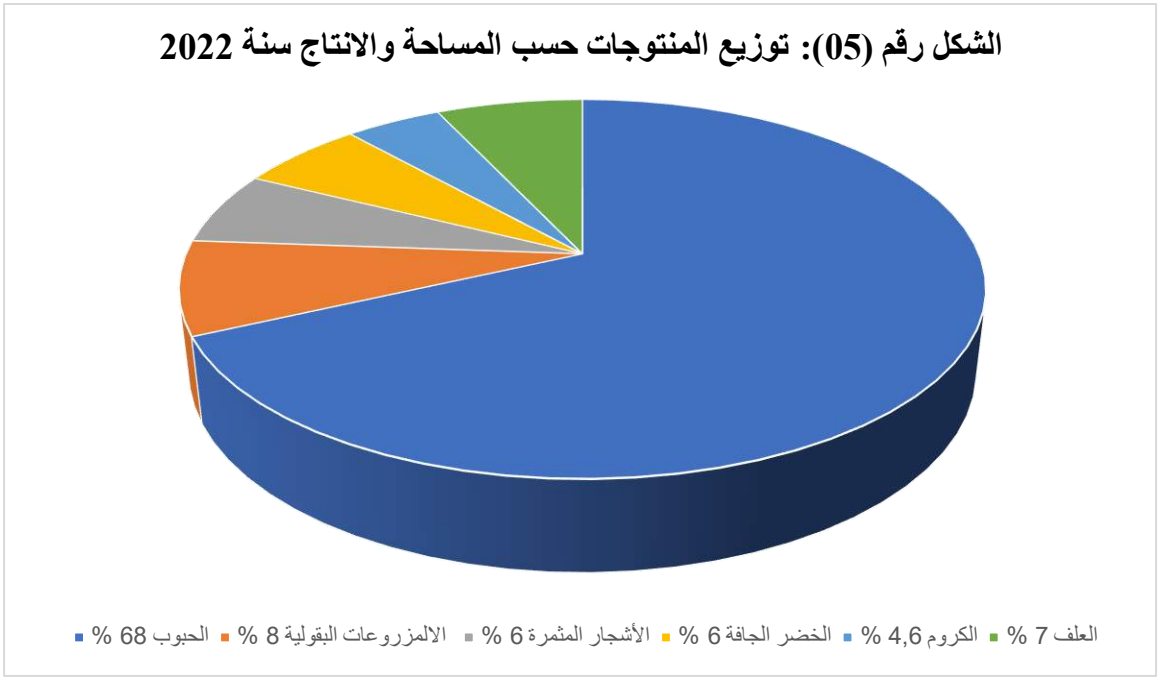

المصدر: من إعداد الطالبتين، باعتماد على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

تبقى زراعة الحبوب هي المسيطرة بمساحة 105994 هكتار بنسبة 68% من مساحة الأراضي المزروعة ثم يتبعها المزروعات البقولية ب مساحة13090 هكتار ما يعادل نسبة 08% من مساحة الأراضي المزروعة.

إلا أن مردودية إنتاج الخضر الجافة يبقى ضعيف بنسبة 06% ق/هكتار.

7) الإنتاج الحيواني:

الشكل رقم (06): الانتاج الحيواني سنة 2022

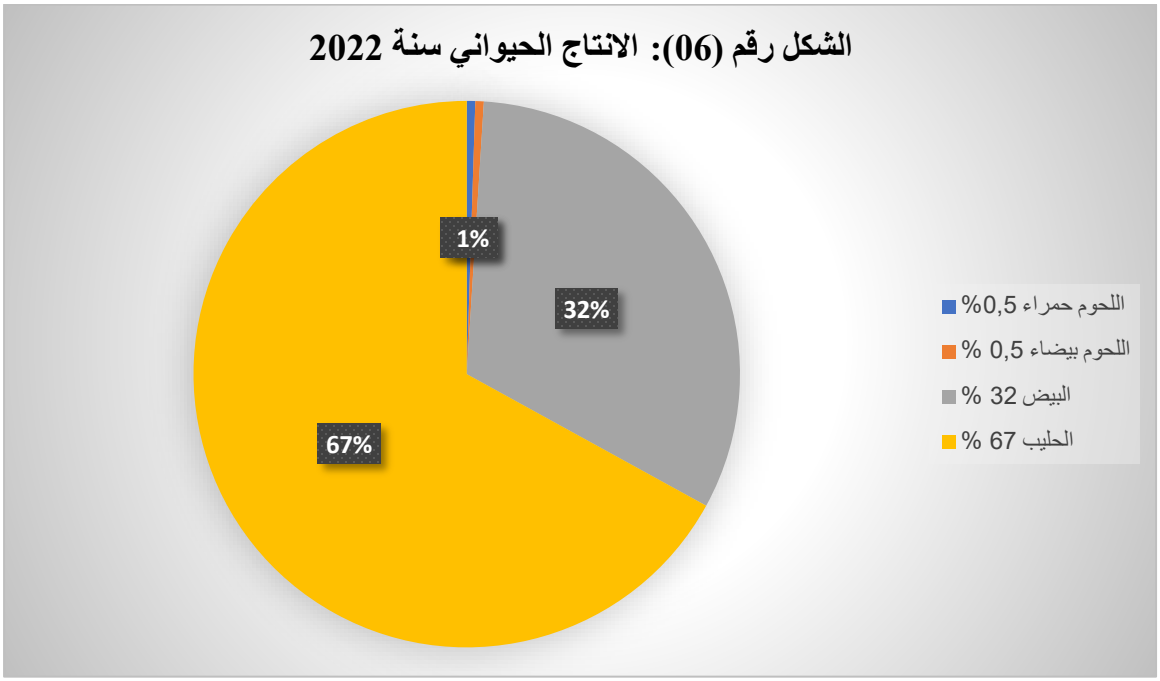

المصدر: من إعداد الطالبتين، باعتماد على مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت

نلاحظ من الدائرة النسبية أن الإنتاج الحيواني سنة 2022، يعاني من نقص في تربية المواشي بالولاية ونقص في إنتاج الدواجن وهذا راجع لعدم توفر الإمكانيات الخاصة بهم، كما نلاحظ أن نسبة الحليب 67 %جيدة مقارنة مع شعبة اللحوم نظرا لوجود مستثمرات فلاحية معتبرة بالولاية، كما أن نسبة إنتاج البيض متوسطة نوعا ما 32% وهذا راجع لانخفاض في تربية إنتاج الدواجن كما ذكرنا سابق.

8) تطور المؤشرات للقطاع في فترة 2015 مقارنته بسنة 2022:

سوف نتطرق في هذا الشكل الى مختلف الشعب أي المحاصيل الإنتاجية.

الشكل رقم (07): المحاصيل الإنتاجية (قنطار)

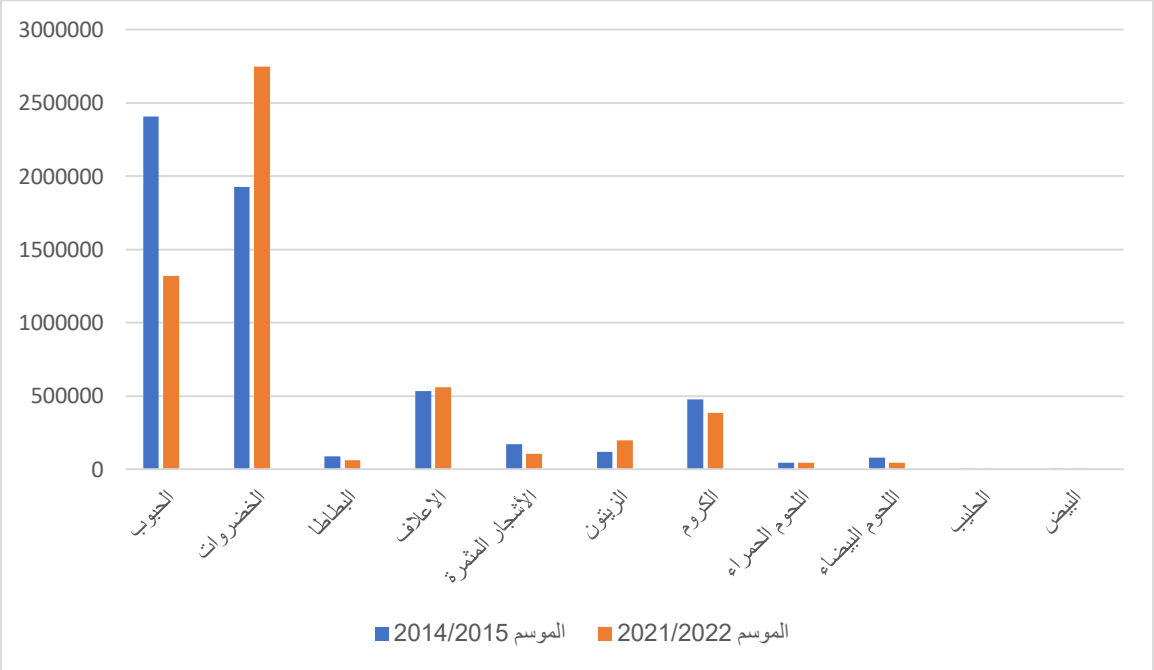

المصدر: من إعداد الطالبتين، باعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

من خلال الأعمدة البيانية نلاحظ مقارنة المحاصيل الإنتاجية للمواسم 2015/2014 و2021/ 2022

نلاحظ هناك تراجع في شعبة الحبوب لسنة 2022 ب 1318167 قنطار، بعدما كان الإنتاج في سنة 2015 ب 2407846 قنطار، وهذا راجع لنقص الموارد المائية وظاهرة الجفاف في السنوات الأخيرة في الولاية، بينما هناك تزايد في إنتاج أنواع الخضروات، مما يعني أن هناك تحقيق الاكتفاء الذاتي فيها بينما تعجز الولاية سد

حاجياته من البطاطا نظرا لعدم ملائمة نوعية التربة لها في الولاية وهذا بعد قيام بعدة تجارب زرع البطاطا ولكن لم تنجح،

أما شعبة اللحوم منها الحمراء والبيضاء فان اللحوم حمراء شهدت زيادة نسبية طيلة هذه 8 سنوات و هذا راجع لعدة أسباب منها نقص حاد للأعلاف عبر التراب الوطني و بالتالي يخلق مشكلة غلاء أسعار الماشية ، أما بالنسبة للحوم البيضاء هناك انخفاض في إنتاجيتها بعدما كان 79417 قنطار في سنة 2015 إلى 44676 قنطار في سنة 2022،بينما نشاهد تراجع حاد في الحليب مما برزت أزمة كبرى للحليب في السنوات الأخيرة بعدما كان 74.8 في 2015 أصبح 59.022 في 2022 و هذا بسبب ندرة المادة الأولية للحليب نتيجة لعدم وجود منتوج محلي و هذا ما جعل التبعية للاستيراد و عدم كفاءة الإنتاج الحيواني (البقر الحلوب و الماعز) على عكس مادة البيض الذي عرف تطورا ملحوظا بعدما كان 13.7 سنة2015 أصبح 28.365 في سنة 2022.

9) مؤشر نسبة تلبية الاحتياجات من المنتجات الزراعية لولاية عين تموشنت:

سنتطرق في الجدول الاتي الى حصص للفرد واحد من المنتجات الزراعية لولاية عين تموشنت ومقارنتها بنسبة حصة الفرد من المنتجات الزراعية في العالم.

الجدول رقم (09): مؤشر نسبة تلبية الاحتياجات من المنتجات الزراعية في ولاية عين تموشنت سنة 2018:

المنتجات	حصص الاعاشة بالعالم للفرد واحد/ السنة	426244(فرد) 2018		
		الاحتياجات	الإنتاج	معدل
الحبوب (كغ)	200	852488	2401500	282%
بقوليات الجافة (كغ)	12	51149	95190	186%
البطاطا (كغ)	100	426244	86590	20%
بقوليات أخرى (كغ)	120	511493	2016457	394%
فواكه (كغ)	38	161973	181100	112%
زيت زيتون (لتر)	1.2	511493	976676	191%
اللحوم حمراء (كغ)	12	51149	46418	91%
اللحوم بيضاء (كغ)	16	68199	98193	144%
حليب (لتر)	105	44230620	63999396	145%
البيض (1000)	110	46886840	20943450	45%

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية، لولاية عين تموشنت.

نلاحظ في الجدول أعلاه ان مؤشر نسبة تلبية الاحتياجات من المنتجات الزراعة في ولاية عين تموشنت بالمقارنة معدل حصة او نصيب الفرد بالعالم فهناك نتائج إيجابية حققتها الولاية خلال سنة2018، تبين ان نسب الاكتفاء الذاتي في شعب (الحبوب، بقوليات جافة، فواكه، بقوليات أخرى، زيت زيتون، اللحوم البيضاء، حليب) تفوق 100% ما يعني تحقيق الامن الغذائي لساكنة الولاية ما عدا في شعب (البطاطا، اللحوم حمراء، البيض)، وهذا راجع الى ندرة الموارد ومضاربة وغلاء الأسعار في ولاية عين تموشنت.

المطلب الثالث: الحلول والافاق المستقبلية

هناك نتائج إيجابية في السنوات الأخيرة في قطاع الفلاحي حيث ساهم ب 14 %من الناتج الداخلي الخام وبالمقارنة مع سنة 2021 فقد زاد ب 4550 مليار دينار في سنة 2022 بحيث كان في سنة 2021يقدر ب 3500 مليار دينار وسد الاحتياج الوطني بنسبة 75 % ويشغل حوالي 02 مليون عامل ومداخيله الثانية بعد مداخيل البترول. ومن اهم الحلول كانت كالتالي:

1-تطوير الفلاحة بحيث تقوم على الاستثمارات الخاصة وبروز جيل جديد من المنتجين مثل الطلاب المتخرجين في هذا الميدان.

2- رقمنة القطاع وذلك بتنظيم وإعطاء الاحصائيات الدقيقة.

3- إعادة هيكلة وتنظيم هياكل وزارة الفلاحة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي واستحداث دواوينها.

4- تشجيع البحث العلمي في ميدان الفلاحة وتغيير الذهنيات للخروج من الفلاحة التقليدية فالفلاحة علم وليس تقاليد.

5- تجهيز المناطق الداخلية بالات الرش نظرا لشح كميات الامطار فيها.

6- العصرنة فالآلات والاليات.

7- إعطاء الضوء الأخضر لاستيراد الآلات المختلفة لتطوير القطاع فالفواكه لها آلاتها والحمضيات والبقوليات وكذا الخضروات كل ولها ادواتها.

8- تطوير الفلاحة في الجنوب وتحديثها بتقنيات جد متطورة أمريكية وفرنسية وانجليزية لأنها تنتج مرتين في السنة.

9- الشراكة مع الدول الكفؤة في الزراعة للنهوض بالقطاع مثلما حدث في ورقلة بشراكة جزائرية أمريكية وصلت الى 65500 قنطار/هكتار بحيث هناك دول يفوق انتاجها 100000 قنطار/هكتار.

10- الشراكة مع الدول الأجنبية مما يفتح عدة أسواق عالمية.

11- تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات.

12- تسوية مشكل الري لاسيما في الهضاب العليا وجنوب البلاد.

13- تشجيع الفلاحة الصحراوية والجبلية وخاصة الفروع التي تخلق الثروة كالحبوب والأشجار المثمرة.

14- ضع قوانين وتشريعات مرنة تخدم مناخ الاعمال.

15- مضاعفة انتاج الحبوب خاصة في الجنوب الكبير نظرا للإمكانيات المتوفرة "ارض، ثروة مائية، شمس" والاهتمام باستثمار الأراضي في الجنوب.

16- اقامة حقول عملاقة ب 3000 هكتار في الصحراء الكبرى واستغلاله في الحبوب بما انها ثروة اقتصادية.

17- تحفيز المستثمرين بقروض بدون فوائد للفلاحين الذين يفلحون مرتين في السنة.

18- تنظيم الإنتاج وغرف التبريد وغرف التخزين في كل المناطق لادخار المنتجات عند الوفرة والإنتاج وإخراجها عند الاحتياج حسب الفصول.

19- ولايات الجنوب تستطيع تحقيق او الوصول الى الاعلاف التي تمول كل الوطن (للأغنام والبقر).

20- إعطاء تعليمات لتشجيع انتاج اللحوم المحلية من اجل تقليص فاتورة الاستيراد والمعالجة النهائية لمسألة نقص الحليب وتعزيز انتاج اللحوم الحمراء.

21- الاحصائيات الكاذبة هي التي تجعل الدولة في ازمة في مادة او منتوج ما لمعرفة ما تحتاجه المواشي من علف.

22- التنويع الفلاحي في كل منطقة من حيث الحبوب والخضروات وكذا الحمضيات فهناك مناخ لملائم لمنتوج أكثر من الاخر.

23- جعل كل منطقة مخصصة لميدان معين مثل الصحراء للحبوب والتوابل ومختلف الخضروات والمناطق الوسطى للتربية الحيوانية .

24- زيادة في غرس الأشجار المختلفة كالزيتون والارقان بطبعهم ثروة وما لهم من مداخيل كبرى للميزانية مثل النخيل.

25- العمل على بلوغ الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير مختلف المنتوجات على غرار الحمضيات والتمور.

26- الصناعة الغذائية ومساعدة المستثمرين على تصدير منتجاتهم نحو الدول الافريقية وكذا الأوروبية بطبع الموقع الهام الذي تمتلكه الجزائر .

27- انتاج زيت الطويلة والسرجم الزيتي للصناعة الغذائية وكذا فهو يغذي المواشي.

28- دعم وتطوير المنتجات الجزائرية للمنافسة في الأسواق الخارجية وتعزيز نوعية الصناعات الإنتاج الحيواني عن طريق تربية الحيوانات منها البقر والأغنام والدواجن والسمك.... الخ وانتاج منتجاتها من مواد استهلاكية ويمكن ان نذكر منها الحليب بأنواعه وبودرة ومشتقات الحليب ونذكر الإنتاج البحري نظرا لطول الشريط الساحلي ووفرت الأنواع البحرية.

29- الإنتاج الأكبر لتصدير القمح لقرب الصحراء الى افريقيا.

30- الانطلاق فورا في انجاز مصنع لإنتاج الحليب بقدرات كبيرة جدا تحقق الاكتفاء الذاتي.

31- التنويع الصناعي خاصة الصناعات الغذائية.

32- تطوير النشاط التجاري.

33- تشجيع الاستثمارات الصغيرة في مجالات الصناعات الغذائية من مربى مصبرات...

34- الاستغلال الأمثل للأراضي خاصة الصحراوية وانتاج مختلف الزراعات وتنويعها من توابل وبقوليات وخضر وفواكه المختلفة.

35- اجود أنواع التمور وافخم الفواكه في العالم .

36- الاهتمام بالزراعة الجبلية في الشمال والمناطق الشمالية[2] .

نتائج البحث:

قد عرف المؤشر العام للأمن الغذائي في الجزائر تحسنا في السنوات الأخير، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 59.8% في سنة 2019 الى 63.9% في سنة 2021.

وقد تبين من خلال مؤشر نسبة تلبية احتياجات من المنتجات الزراعية في ولاية عين تموشنت بمقارنة حصص الاعاشة بالعالم للفرد الواحد خلال سنة 2018 تبين ان نسب الاكتفاء الذاتي في شعب (الحبوب، بقوليات جافة، فواكه، بقوليات أخرى، زيت زيتون، اللحوم البيضاء، حليب) تفوق 100% ما يعني تحقيق الامن الغذائي لساكنة الولاية ما عدا في شعب (البطاطا، اللحوم حمراء، البيض).

لكن يعرف الإنتاج الزراعي تذبذبا وعدم استقرار استنادا الى تطور الإنتاج الزراعي خلال 2015و 2022 و بالتالي نقبل فرضية دراستنا .

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل وهذه الدراسة الميدانية، هو ان الدولة اولت أهمية بالغة للقطاع الفلاحي للجزائر عامة وولاية عين تموشنت خاصة، حيث ان التنويع الفلاحي لم يعد خيارا بل اصبح ضرورة حتمية مما انتهجت الحكومة الجزائرية الى وضع برامج و مخططات و سياسات من اجل تنمية القطاع الفلاحي و جعله من أولويات الاقتصاد الوطني اذ تطرقنا في هذا الفصل الى جهود الدولة في تطوير قطاع الفلاحي و

[2] وزارة الفلاحة.

الامن الغذائي في الجزائر مع ذكر الإصلاحات الاقتصادية و البرامج التنموية التي كانت سبب تغيير واقعية القطاع و اهم البنود التي جاءت بها ، ثم انتقلنا الى الدراسة التحليلية لبعض المؤشرات أي نسبة تطور انتاج السلع الغذائية و نسبة مساهمة المحاصيل في الناتج الوطني و باعتماد على معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت قمنا بدراسة ميدانية اين تعرفنا على توزيع الأراضي الفلاحية و توزيع المستثمرات الفلاحية في السنوات الأخيرة خاصة سنة 2022 و كذا ذكر الإنتاج الولائي من حبوب و مختلف الخضروات و الإنتاج الحيواني و من خلال الملفات التي درسناها و على ضوء النتائج المحققة يمكن القول ان هناك إنجازات هامة تستدعي ضرورة مواصلة المجهودات المبذولة من قبل السلطات المحلية عبر كل بلديات الولاية و المساهمة منا في توضيح هذه الرؤية.

الخاتمة العامة

تبين من خلال الدراسة أن القطاع الفلاحي يلعب دورا هاما في توفير الغذاء وتحقيق الامن الغذائي من خلال مختلف المحاصيل الزراعية والحيوانية التي عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، فضلا الى أهميته في تحقيق التنمية المستدامة، في توفير مناصب الشغل، ودوره في التنمية القطاع الصناعي. حيث يعد ثاني قطاع من حيث المساهمة في الناتج القومي بعد قطاع المحروقات بما يقدر ب 12.6% خلال سنة 2021، بقيمة 25 مليار دولار سنويا. ويعد هذا الإنجاز ثمرة جهود وبرامج إصلاحية قامت بها الدولة خاصة خلال الفترة ما بين 1990-2019. يرتبط تحقيق الامن الغذائي في الجزائر بمجموعة من العوامل تشكل في حد ذاتها تحديات لكل من القطاع الفلاحي والامن الغذائي. ومن هذه العوامل نذكر العامل الديموغرافي ندرة المياه وأساليب الري، والظروف المناخية التكنولوجيا وعوامل أخرى ذات طبيعة اقتصادية قانونية وتقنية.

قد عرف المؤشر العام للأمن الغذائي في الجزائر تحسنا في السنوات الأخير، حيث ارتفعت قيمة المؤشر من 59.8% في سنة 2019 الى 63.9% في سنة 2021.

تعتبر ولاية عين تموشنت ولاية فلاحية بامتياز حيث تمثل المساحة الصالحة للزراعية 89% من المساحة الفلاحية الاجمالية. الى جانب مختلف الموارد الطبيعية: من موارد مائية، الغطاء النباتي. والاستثمارات الفلاحية المنجزة على مستوى الولاية. حيث يوفر القطاع الفلاحي انتاجا في مختلف الشعب الغذائية مثل شعبة اللحوم منها (الحمراء في سنة 2022)، والبقوليات، والخضروات.

وقد تبين من خلال مؤشر نسبة تلبية احتياجات من المنتجات الزراعية في ولاية عين تموشنت بمقارنة حصص الاعاشة بالعالم للفرد الواحد خلال سنة 2018 تبين ان نسب الاكتفاء الذاتي في شعب (الحبوب، بقوليات جافة، فواكه، بقوليات أخرى، زيت زيتون، اللحوم البيضاء، حليب) تفوق 100% ما يعني تحقيق الامن الغذائي لساكنة الولاية ما عدا في شعب (البطاطا، اللحوم حمراء، البيض).

لكن يعرف الإنتاج الزراعي تذبذبا وعدم استقرار استنادا الى تطور الإنتاج الزراعي خلال 2015و 2022، وبالتالي نقبل فرضية دراستنا.

التوصيات:

يجب على الحكومة الجزائرية إيجاد حلول جذرية ودائمة للحد من الاعتماد على الاستيراد من الأسواق الخارج في تغطية الطلب المحلي من الغذاء، أي المنتجات التي لا تنتج محليا وتتأثر بمتغيرات خارجية، و لا يمكن لبرامج التنموية التصدي لأثارها السلبية، لذلك من اجل تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز الأمن الغذائي في البلاد لابد من إيجاد حلول جوهرية من خلال:

- التركيز أكثر على قطاع الفلاحة، وجعله من القطاعات الحيوية في الجزائر، لما له دور مهم في خلق الثروة والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي الذي يعتبر أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني والدولة عندما نحقق الأمن الغذائي فلقد حققنا الأمن للوطن.
- تشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي في الجزائر سواء كان محليا أو أجنبيا، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل من فاتورة الاستيراد والعجز في ميزان التجاري الغذائي مع تحقيق الأمن الغذائي.
- الاستمرار في دعم الفلاحي، مع توفير وسائل وإمكانيات وتكنولوجية حديثة لتطوير القطاع الفلاحي.
- استخدام أسلوب جيد في التنظيم وتوعية الفلاحين في مجال الأنشطة الزراعية.

أفاق البحث:

نظرا لكثرة مواضيع القطاع الفلاحي والأمن الغذائي على العموم وموضوع دراستنا على الخصوص، فإننا لم نستطيع التطرق لكافة الجوانب البحث، كما أن بحثنا لا يتصف بالكمال فالعمل البشري لا يخلو من النقائص والأخطاء، لذلك نقترح بعض المواضيع التي يمكنها أن تتمم نقائص بحثنا، والتي يمكن تسليط الضوء عليها مستقبلا كالتالي:

- مكانة المؤسسات الناشئة منها الصغيرة والمتوسطة ضمن مجال الصناعات الغذائية في الجزائر.
- مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.
- أفاق التنمية الفلاحية في ظل المخططات للتنمية.

وفي الأخير، نأمل قد وفقنا في معالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة من خلال ما جمعناه من معطيات ومعلومات كافية حول الموضوع الدراسة، والله ولي التوفيق.

المراجع و الملاحق

قائمة المصادر والمراجع:

- **المذكرات والاطروحات:**

1) احمد نسيب، جمال كرثيو، ترقية القطاع الفلاحي كألية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر2017/2016.

2) بن سعيد حليمة، سعدي مصطفى، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي خلال الفترة 2000-2018، مذكرة نيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية جامعة ابن خلدون، تيارت،

3) فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008/2007.

4) شويخي هناء، اليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، لجزائر،2012-2013.

5) مولاي كاهنة، مقراني حسيبة، إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر 2019/2000، مذكرة لنيل شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر،2017-2018.

6) هيشر احمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

- **المجلات:**

7) احمد سواهلية، ادم رحمون، تطور القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل تعزيز الأمن الغذائي الوطني دراسة حالة –الجزائر-مجلة البديل الاقتصادي، المجلد05 العدد 01، جامعة الجلفة – الجزائر، 2018.

8) باشي احمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث العدد 02، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.

9) بشير كشرود مدير اليقظة الاستراتيجية بوزارة الصناعة ل الشعب الامن الغذائي يتحقق عبر تكامل الفلاحة والصناعة جريدة الكترونية تصدر عن مؤسسة الشعب. يومية الشعب. سنة 2023.

10) خير الدين معطى الله، الدراجي لعفيفي، دور القطاع الفلاحي في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 16، الجزائر، 2016.

11) رزيقة غراب، اشكالية الامن الغذائي المستدام في الجزائر (واقع وافاق)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر،2015.

12) فريدة عزازي، طالب صدام ركابي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة قياسية للفترة 1990-2015، مجلة المالية والأسواق، المجلد 5/العدد 2019/10، جامعة البليدة 2 الجزائر، 2018.

13) مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، العدد05، جامعة ورقلة، الجزائر2005.

14) هاجر خلالفة، الامن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات، مجلة دفاتر المتوسط، المجلد 2 العدد 01، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2015.

- **الملتقيات:**

15) ساعو باية، سيار زبيدة، رصد إمكانيات الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والأفاق كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، 2021.

16) فرح بن سالم، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ملتقى العلمي حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والأفاق بجامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، الجزائر2021.

- **التقارير:**

17) تقرير الغذاء العالمي لسنة 2021.

18) منظمة الزراعة العالمية سنة 2018.

19) وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر،2000.

مواقع الانترنت:

20) https://www. theses-algerie.com

21) http://www.ech-chaab.com

23) https//www.aoad.org

الملحق (1)

التوزيع العام للأراضي الفلاحية حسب المنتوجات

المنتوجات	المساحة (هكتار)
- الحبوب	113 200
- الخضر الجافة	9 680
- المزروعات البقولية	9 495
- العلف	10 710
• **مجموع الزراعة العشبية**	**143 085**
- الأراضي المستريحة	20 990
- الكروم	7 207
- الأشجار المثمرة	9 712
مجموع الأراضي الصالحة للزراعة	**180 994**
-الأراضي غير المنتجة	14 616
- الأراضي الرعوية	7 974
المجموع	**203 584**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

الملحق (2)

توزيع المنتوجات حسب المساحة والإنتاج سنة 2022

المنتوجات	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المردود (ق/هكتار)
الحبوب			
القمح الصلب	62 516	757 525	12,11
القمح اللين	8 194,50	96 451	11,76
الشعير	33 633,50	445 817	13,25

الخرطان	1 650	18 374	11,13
	0	0	0
المجموع	**105 994**	**1 318 167**	**12,43**
الخضر الجافة			
الفول	3 220	17 565	5,45
الحمص	4 550	29 774	6,54
الجلبان	1 100	4 064	3,69
فاصولياء	800	5 003	6,25
العدس	10	50	5
المجموع	**9 680**	**56 456**	**5,83**
العلف			
الحبوب المحولة إلى علف	0	0	0
الخرطان المحول إلى علف	7510	348 480	46,40
الخرطان	2 050	118 500	57,80
العلف الأخضر	1 150	69 580	60,50
الخرطان الطبيعي	0,00	0	0
المجموع	**10 710**	**536 560**	**50,10**
المزروعات البقولية			
البطاطا	225	61 085	271,48
طماطم	904,50	523 710	579
البصل	2 388,50	810 120	339,17
الثوم	155,50	5 725	36,81
البطيخ والدليع	1 679	236 309	140,74
أخرى	7 737,50	1 039 082	134,29
المجموع	**13 090**	**2 676 031**	**204,43**
الأشجار المثمرة			
حمضيات	444,38	64 386	144,89
الزيتون (مساحة مغطاة)	5 734,13	194 825	33,98

الزيتون (وحدات)	525 090		
التين (مساحة مغطاة)	879,25	34 550	39,29
التين (وحدات)	35 600		
الأشجار ذات العجمة	2 653,81	68 445	25,79
المجموع	**9 711,57**	**362 206**	**37,30**
الكروم			
عنب	3 436	101 377	29,50
عنب المائدة	3 771	283 755	75,24
المجموع	**7 207**	**385 132**	**53,44**
المجموع العام	**156 392**	**5 334 552**	**34,11**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

الملحق (3)

الإنتاج الحيواني سنة 2022

الصنف	العدد
عدد القطيع	

- البقر	20 185
* منها البقر الحلوب	9 915
- الغنم	179 938
* منها النعجة	91 788
- المعز	14 949
* منها المعزة الحلوب	8 310
- البغال	1 998
- دجاج الاستهلاك	2 315 175
- الدجاج المبيض	128 900
- خلايا النحل	8 116
الإنتاج	
- اللحوم الحمراء (قنطار)	45 070
- اللحوم البيضاء (قنطار)	44 676
- البيض (وحدة)	28 365 000
- الحليب (لتر)	59 022 000
- العسل (قنطار)	757
- الصوف (قنطار)	2 467

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية عين تموشنت.

الملحق (4)

تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع الفلاحي خلال المواسم من سنة 2015 الى 2022

المحاصيل الإنتاجية(قنطار).

المواسم	الحبوب	الخضروات	البطاطا	الاعلاف	الأشجار المثمرة	الزيتو
2015/2014	2407846	1925509	86200	534370	170779	829
2016/2015	350000	1986200	92900	1174920	167400	950
2017/2016	1801780	2163935	73190	777100	172653	537
2018/2017	2427700	2103047	86590	553460	181100	050